كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015

The Impact of Public Debt on Economic Development in Jordan (1990-2015)

إعداد

صدام يوسف جميل دغش

الرقم الجامعي (1320507004)

إشراف

الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول 2019/2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا صدام يوسف جميل دغش أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع..... التاريخ : /2018/10 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : صدام يوسف جميل دغش الرقم الجامعي: 1320507004

التخصص : اقتصاديات المال والأعمال الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بانني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب..... التاريخ /10/ 2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

The impact of public debt on economic development in Jordan for the period 1990-2015

وأجيزت بتاريخ: ١١ /١٠/٢٠١٨م

إعداد
صدام يوسف جميل دغش
الرقم الجامعي (١٣٢٠٥٠٧٠٠٤)

إشراف
الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة	عضواً	.....
الدكتور علي القضاة	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور علي الشرفات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً نافعاً ولساناً ذاكراً وقلباً خاشعاً وجسداً على البلاء صابراً

إلى شهداء الإسلام والمسلمين عامة والأردن وفلسطين خاصة عليهم رحمة الله تعالى

إلى روح جدي جميل عبدالله دغش وإلى روح جدتي ربيحه العبسية

إلى روح أعمامي عدنان ومحمد جميل دغش

إلى من ربتني وأنا صغير ونصحتني وأنا كبير وأنارت لي دربي وسهرت على نجاحي

أمي الغالية

إلى من كان سبب نجاحي والقدوة في حياتي إلى من تحمل العناء والشقاء

والدي الغالي

إلى أخي الوحيد محمد وأخواتي الخمس اللاتي أنا سند لهن

إلى زوجتي الغالية رفيقة دربي

إلى أعمامي وأخوالي وعماتي وخالاتي وأنسبائي

إلى طارق خوري وعبد الوهاب الخرابشة

إلى أصدقائي : عمر أبوكوش وجميل النوايسه وأشرف فريحات وأكرم العيساوي ومحمود هندي وأمجد أبوشنب

إلى زملاء العمل في الشركة العربية للصناعات الكيماوية، شركة المناصير الحديد وشركتي البرج والخبراء

إلى كل الذين تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر كله لله تعالى على فضله وكرمه نحمده ونستعينه ونثني عليه الثناء كله لا شيء قبله ولا شيء بعده مخلصين له الدين ولو كره المشركون

إلى من علمني وكان لي الأب والصديق والمربي: الأستاذ الدكتور تركي الفواز، إليك يا من كنت السند أقف عاجزاً لك عن شكري وتقديري ولكن أتمنى من المولى أن يعوضك عن المديح تقدماً مستمراً في الدنيا وجنات الخلد في الآخرة.

إلى الصديق حسان الشوابكة الصديق الصدوق والصديق محمد القنطار كل التحية والاحترام.

إلى الصديق محمد عليان من كل الشكر والتقدير

إلى لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة والأستاذ الدكتور علي الشرفات والدكتور علي القضاة كل الشكر والتقدير

إلى طارق خوري، عبد الوهاب الخرابشة كل الشكر والتقدير

إلى الأخ والصديق مراد بني حمد وزملائه في دائرة الإحصاءات العامة كل التحية والتقدير

إلى كل من ساندني من قريب ومن بعيد كل الشكر والتقدير

إلى هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... د

إهداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال ..... ي

ملخص ..... ك

ABSTRACT ..... م

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

1-1 مقدمة الدراسة 1

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها 2

3-1 أهمية الدراسة 2

4-1 فرضيات الدراسة 3

5-1 أهداف الدراسة 3

6-1 منهجية الدراسة 4

7-1 نموذج الدراسة هو: 4

8-1 التعريفات الإجرائية 5

9-1 الدراسات السابقة 6

10-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 9

الفصل الثاني الدّيـــن العـــام 11

1-2 تمهيد 11

2-2 التعريف بالديون الداخلية والخارجية 12

3-2 الآثار السلبية للقروض (وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن) 13

4-2 الدين العام وتطوره في الأردن 15

5-2 تطوّر حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن 22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6 مصادر الديون الداخلية والخارجية 27
الفصل الثالث التنمية الاقتصادية 31
3-1 مقدمة في التنمية الاقتصادية 31
3-2 تعريف التنمية الاقتصادية 31
3-3 أهمية التنمية الاقتصادية 32
3-4 أنواع التنمية 33
3-5 أهداف التنمية الاقتصادية 34
3-6 تعريفات لمفهوم التنمية 35
3-7 معوقات التنمية الاقتصادية 37
3-8 معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي: 38
3-9 مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية 39
3-10 مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأردن 41
3-11 التنمية الاقتصادية وتطورها في الأردن 42
الفصل الرابع النتائج والمناقشة 52
4-1 مصادر جمع البيانات 52
4-2 الاختبارات المستخدمة 52
4-3 التحليل القياسي للنموذج 57
الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات 66
5-1 مناقشة النتائج 66
5-2 الإستنتاجات 69
5-3 ملخص النتائج 70
5-4 التوصيات 71
قائمة المراجع 72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	الموضوع	الصفحة
1-2	الدين الداخلي والخارجي للأردن 1990-2015	13
2-2	نسبة الدين الداخلي والخارجي من الناتج المحلي للأردن خلال 1990-2015	17
1-3	مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015	33
1-4	اختبار فيليبس بيرن (PP)	40
2-4	اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test)	41
3-4	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي	42
4-4	نتائج تحليل اختبار الانحدار الخطي المتعدد	43

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم	الموضوع
1-2	الدين الداخلي للأردن للفترة 1990-2015
2-2	الدين الخارجي للأردن للفترة 1990-2015
3-2	الدين الداخلي والخارجي للأردن للفترة 1990-2015
4-2	نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي للأردن 1990-2015
5-2	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي للأردن 1990-2015
6-2	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للأردن 1990-2015
1-4	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015

إعداد

صدام يوسف جميل دغش

إشراف

الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز

ملخص

تعتبر الأردن دولة نامية حالها كحال أي دولة نامية على مستوى العالم ،حيث أصبحت مشكلة الدين العام من المشاكل المهمة التي يركز عليها الاقتصاديين والسياسيين والباحثين في الأردن والتي تمثل لديهم الجانب الأكبر من خلال القدرة على الحد منها والتغلب عليها من خلال البحوث العلمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي بشكل مستمر.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات هذه الدراسة والتي تبحث في أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية باستخدام السلاسل الزمنية للفترة من 1990 إلى 2015 م، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بعد تحليلها بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام برنامج (E-Views)، توصلت إلى أن هنالك أثراً إيجابياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدين الداخلي العام على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة، وأن هنالك أثراً سلبياً ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) للدين الخارجي العام على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة، وأن هنالك أثراً إيجابياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) بين مدفوعات خدمة الدين الداخلي والتنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة، وأن هنالك أثراً إيجابيا ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) بين مدفوعات خدمة الدين الخارجي والتنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات وكانت أهم هذه التوصيات: القدرة على اعتماد القروض الداخلية كمصدر للديون بشكل أكبر من القروض الخارجية، الحد من القروض الخارجية بسبب المخاطر والآثار السلبية التي تتركها على الاقتصاد الوطني ،توفير برامج اقتصادية لتسديد خدمات الدين الداخلي وخدمات الدين الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الدين العام الداخلي، الدين الخارجي، التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Public Debt on Economic Development in Jordan (1990-2015)

Prepared by:

Saddam Y. Daghash

Supervised by:

Prof. Dr. Torky M. Alfawwaz

ABSTRACT

Jordan is a developing country like any other developing country in the world. The problem of public debt has become an important problem that is focused on economists, politicians and researchers in Jordan, who represent the greatest part of them through the ability to reduce and overcome them through scientific research and economic reform programs Continuous.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher used descriptive analytical method to describe the variables of this study, which examines the effect of public debt on economic development using the time series for the period 1990 to 2015, using the statistical program (E-Views).

After analyzing data and using the multiple linear regression model and using the E-Views program, the study reached a number of results, the most important of which are: that there is a positive effect at the level of (α ≤0. 5) of the general internal debt on economic development in Jordan during the study period، And that there is a negative impact and statistical function at the level of significance (α ≤0. 5) of the external debt on economic development in Jordan during the study period, and that there is a positive effect at the level of significance (α≤ 0.5) between payments of domestic debt service and economic development in Jordan during the study period, and that there is a positive effect and statistical function at the level of significance (α ≤0.5) between external debt service payments and economic development in Jordan during the study period.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The researcher recommended a number of recommendations. The most important of these recommendations were the ability to adopt internal loans as a source of debt more than foreign loans, reduce foreign loans due to risks and the negative effects on the national economy.

Keywords: Public debt, internal public debt, external debt, economic development.

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة

تعتبر مشكلة الدين العام من أكثر المشاكل التي تواجه الدول النامية، تتصف الدول النامية بضعف النمو الاقتصادي لديها وضعف ميزان المدفوعات لديها بسبب قلة الموارد المتاحة لديها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعددة.تعتبر الأردن دولة نامية من دول العالم الثالث، حيث تواجه الأردن خطر ارتفاع المديونية بشكل عام وارتفاع المديونية الخارجية على الخصوص.

تمثل المديونية لدى الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار في الأردن الأهمية الكبيرة حيث دأبت الحكومات المتعاقبة على الأردن من خلال الخطط والبرامج الاقتصادية التي تركزت على التقليل من المديونية لكن دون جدوى ويعود ذلك إلى قلة الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة وضعف البنية التحتية لدى الأردن مما تسببت في تراكم المديونية بشكل كبير. وشكلت المديونية الخارجية في السنوات الأخيرة عبأ كبير على الاقتصاد الأردني من خلال الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الحكومة الاقتصادية في الأردن.

تمثل التنمية الاقتصادية أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى لها الدول إلى تحقيقها من خلال تحقيق النتائج الإيجابية لدى المؤشرات التي تمثل هذه التنمية. وتتطلب التنمية الاقتصادية متطلبات مادية وبشرية كبيرة لتحقيقها والتي تعاني الدول النامية على وجه الخصوص من توفيرها بسبب ضعف الموارد لديها وخاصة الموارد المادية مما يتسبب لديها معوقات تواجه تحقيق هذه التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعت الحكومات الاقتصادية المتعاقبة على الأردن خلال السنوات الماضية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ولكنها اصطدمت بالعائق الأكبر لتحقيق أهداف التنمية وهو الدين العام الداخلي والخارجي. تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر الدين العام الداخلي الخارجي على التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع الدراسات السابقة من خلال المتغيرات التي تم اختيارها في الدراسة والتي سيتم وصفها وتحليلها اقتصادياً للفترة الزمنية من عام 1990 إلى عام 2015م.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة هذه الدراسة في ارتفاع المديونية في الأردن مما يؤثر على مستويات التنمية الاقتصادية ، وستجيب هذه الدراسة على التساؤلات التالية:

1- ما هو أثر الدين الداخلي على التنمية الاقتصادية؟

2- ما هو أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية؟

3- ما هو أثر مدفوعات خدمة الدين الداخلي على التنمية الاقتصادية؟

4- ما هو أثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية؟

1-3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على المديونية الداخلية والخارجية الأردنية ومدى تأثيرهم على التنمية الاقتصادية في الأردن. مما تكمل ما انتهت به الأبحاث السابقة التي بحثت في نفس الموضوع وتعطي الأبحاث اللاحقة بعض الجوانب التي تم البحث فيها عن هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى الفرضيات الرئيسية الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

1- هنالك علاقة طردية بين الدين الداخلي العام والتنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

2- هنالك علاقة عكسية بين الدين الخارجي العام والتنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

3- هنالك علاقة طردية بين مدفوعات خدمة الدين الداخلي العام والتنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

4- هنالك علاقة طردية بين مدفوعات خدمة الدين الخارجي العام والتنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

1-5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1990-2015) ومن خلال هذا الهدف تحقيق الأهداف الثانوية التالية:

1- أثر الدين الداخلي على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2015).

2- أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2015).

3- أثر مدفوعات خدمة الدين الداخلي على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2015).

4- أثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-1 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي في دراسة وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتوفرة حول المديونية الخارجية والداخلية للأردن وعلاقتهما بالتنمية الاقتصادية للأردن من خلال استخدام نموذج يخدم هذه الدراسة وهو نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

7-1 نموذج الدراسة هو:

GDP = f(EDS, DDS, ESP, DSP)

The stochastic form of the model is:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 EDS + \beta_2 DDS + \beta_3 ESP + \beta_4 DSP + \mu$$

Where;

GDP= الناتج المحلي الإجمالي

EDS = رصيد الدين الخارجي

DDS= رصيد الدين الداخلي

ESP = مدفوعات خدمة الدين الخارجي

DSP= مدفوعات خدمة الدين الداخلي

μ= حد الخطأ

β_0= المقطع

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ = مرونة المتغيرات المستقلة: β_1 and $\beta_2 > 0$, & β_3 and $\beta_4 < 0$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-1 التعريفات الإجرائية

1- الناتج المحلي الإجمالي: هو مقياس يعبر فيه عن مجمل السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها من خلال عناصر الاقتصاد الكلي.يعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزءً من الحسابات القومية لدى الدولة ويمثل لصانعي القرار من خلال الإحصائيات المتكاملة الذي يقدمه عن حالة الاقتصاد لدولة ما ومن خلاله يمكن للاقتصاديين تحديد ما إذا الاقتصاد في حالة توسع أو إنكماش (السلمان والبكر، د.ت).

2- رصيد الدين الخارجية: يعرف بأنه المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين والتي تقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي والفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل (صندوق النقد الدولي،2003).

3- رصيد الدين المحلي: ويعني مجموع ما تقترضه الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية والبنك المركزي من المصادر المتعددة داخل نطاق الدولة وذلك بالعملة المحلية لهذه الدولة.

4- مدفوعات خدمة الدين الخارجي: ويعرف بأنه المبلغ الإجمالي للأموال التي أنفقتها الحكومة الاقتصادية لدفع الديون الخارجية. يتصف بتوجه الموارد المحلية لخدمة الديون المقترضة من خارج نطاق الدولة، مما سيؤثر على حجم الأموال المتاحة للاستثمار والاستهلاك المحلي ومن المتوقع تأثيره على نصيب الفرد من الناتج المحلي بالانخفاض.

5- مدفوعات خدمة الديون المحلية: ويعرف بأنه المبلغ الإجمالي للأموال التي أنفقتها الحكومة الاقتصادية على دفع الديون داخل البلد. عندما تتخذ الدولة إجراء تسديد خدمة الديون المحلية فإن الإنفاق الحكومي سينخفض ومن المتوقع تأثيره على نصيب الفرد من الناتج المحلي بالانخفاض.

6- التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنه تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية.

وبصفة عامة هي العملية التي تحاول الحكومات الاقتصادية من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (لعويسات، 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-9 الدراسات السابقة

1-10-1 الدراسات العربية:

حيث تناوبت معظم الدراسات على بيان تأثير الدين العام سواءً الداخلي أو الخارجي على الاقتصاد في الدولة المدروسة وهي كالآتي:

دراسة أبوحصيرة (2015)، بعنوان: الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين. وهدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الدين الخارجي والناتج المحلي لدولة فلسطين من خلال النماذج الإحصائية وكان النموذج المستخدم هو الانحدار الخطي المتعدد وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبين من خلال التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والناتج المحلي الإجمالي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى حيث أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج المقدر تفسر ما نسبته56% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي ونسبة البطالة. وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها: التأكيد على أن القروض الخارجية يجب ألا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية. تنمية ،الصناعة، إعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل: الزارعة والتوفيق بين متطلبات التنمية ومساعدة الطبقات المتوسطة، وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الخاص، وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الإنتاجية وبما تتناسب مع أهميتها المناسبة.

دراسة القدو (2013)، بعنوان: القروض الأجنبية ودورها في التنمية. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجارب الدول النامية من استخدام القروض الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، واستعرضت هذه الدراسة مبررات اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ودورها في سد الفجوة بين المدخرات الوطنية والاستثمار لأغراض التنمية. وتوصلت إلى أن الأردن ومصر وفلسطين لم يستطيعوا الاستفادة من هذه القروض رغم جدولتها وشطب نسب منها، إلا أن العراق ورغم توافر الموارد النفطية لديها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن لدوافع سياسية وتحسين تكنولوجي لجأت إلى الاقتراض الخارجي وكانت النتيجة الاستقلالية في القرارات الاقتصادية عكس الدول الأخرى إلا أنها حملت الأجيال اللاحقة أعباء هذه الديون رغم جدولة بعضها وشطب البعض منها. وتوصلت الباحث في نتيجة البحث إلى كيفية الاستفادة من هذه القروض وتوجيهها نحو القطاعات المختلفة في البلد.

دراسة الشمري وكاظم (2012)، بعنوان: تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للفترة (2001-2011). وهدف هذا البحث إلى دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته، والآثار الناجمة عنه في مصر وتحليل وتقدير أثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2001-2011).وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود أثر إيجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكست في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات مقبولة، مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، ووجود أثر سلبي للدين الخارجي على المتغيرات الاقتصادية، وأوصى الباحث في التركيز على معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بالشكل الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي..

2-10-1 الدراسات الأجنبية

حيث بحثت معظم الدراسات الأجنبية في أثر الديون على اقتصادات الدول من خلال استخدام البرمجيات الاقتصادية والتي توصلت إلى عدت نتائج وكانت أهم هذه الدراسات كالآتي:

دراسة Abula and Mordecai (2016) ، بعنوان: The Impact of Public Debt on Economic Development of Nigeria. وبحثت هذه الدراسة اثر الدين العام علي التنمية الاقتصادية في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية الممتدة 1986-2014. وكشفت نتائج اختبار التكامل المشترك التي أجريت في جوهانسن عن وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، رصيد الديون الخارجية، ورصيد الديون المحلية، وخدمه الديون الخارجية، وخدمه الديون المحلية، والتنمية الاقتصادية (بالنسبة للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي) في نيجيريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكشفت النتائج الناتجة عن طريقة تصحيح الخطأ على ان لرصيد الديون الخارجية وخدمات الديون الخارجية علاقة سلبية ضئيلة على التنمية الاقتصادية في نيجيريا، غير ان رصيد الديون المحلية له علاقة مباشرة وهامة بالتنمية الاقتصادية بينما وكانت مدفوعات خدمه الدين المحلي هامه ولكنها لها علاقة عكسية بالتنمية الاقتصادية في نيجيريا.

دراسة Ajayi et al. (2012) ، بعنوان: تأثير عبء الديون الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا. حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى OSL وكانت المتغيرات التابعة (الدخل القومي، خدمة تسديد الديون والاحتياطات الخارجية وسعر الفائدة). وأشارت النتائج إلى أن عبء الديون الخارجية كان لها تأثير سلبي على الدخل في البلاد وارتفاع مستوى الديون الخارجية أدت إلى انخفاض قيمة العملة في البلاد، وزيادة في التقشف للعمال، وحدوث إضرابات مستمرة وتدني مستوى النظام التعليمي للفقراء وكل ما سبق أدى إلى حصول بطئ في الاقتصاد النيجيري.

دراسة Batool and Zulfiqar (2012) ، بعنوان: تقييم محددات الدين العام في باكستان. وكشفت الدراسة أن باكستان هي واحدة من البلدان التي تواجه ارتفاع مشكلة الدين الخارجي، فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى OSL من خلال بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1973-2010. فقد وجدت الدراسة ان المحددات الرئيسية للديون الخارجية هي، الاستهلاك، والاستثمار الخاص، والاستثمار العام، والتحويلات المالية. تظهر علاقة سلبية مع الدين الخارجي، ومعدل الإقراض والديمقراطية لها آثار إيجابية مع الديون الخارجية.

دراسة Mohanty, Stephen, Zamplli (2012)، بعنوان: آثار الدين العام ونتائجها الاقتصادية. فقد استخدمت مجموعة من البيانات الخاصة وتشمل كلاً من (الدين الحكومي غير المالي، والديون التجارية والمنزلية) وتوصلت الدراسة لنتائج تطابقت مع مجموعة من الدراسات فالدين العام يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي فقد بلغ الدين الحكومي حوالي 85% من الناتج المحلي الإجمالي ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة للأنواع الأخرى من القروض. وترى الدراسة أنه على الدول ذات الديون المرتفقة التصرف وبسرعة لمعالجة المشكلات المالية وإبقاء حجم الدين ضمن الحدود الدنيا الممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Panizza (2008)، بعنوان: الدين العام الداخلي والخارجي في البلدان النامية. حيث ركزت الدراسة على تحليل الدين العام وتطوره في الدول النامية وكيفية استبدال الدين الخارجي بالداخلي. حيث ركز الباحث على كيفية استبدال هذا الدين الخارجي بالداخلي وقدم تعريفات بديلة للديون الخارجية والداخلية ومجموعة من البيانات التي تخص الدين الداخلي والخارجي في هذه الدول. حيث استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال إستراتيجية إدارة جديدة للديون لاعتماد الدين الداخلي عن الخارجي. وتوصل إلى نتيجة بأن التحول إلى الاقتراض المحلي يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في الحد من مخاطر التمويل السيادي وخاصة المخاطر المالية..

دراسة Omet and Maghyereh (2002) ، بعنوان: أثر الديون الخارجية على إداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1970-2000 باستخدام نموذج النمو الداخلي، وجد الباحث أن التأثير الإيجابي للدين الخارجي على النمو يتغير بسرعة مع زيادة مستويات الدين الخارجي فوق المستوى الأمثل من 53% من الناتج المحلي الإجمالي. وأشار الباحث إلى أن مستويات الدين المرتفعة ترتبط مع انخفاض معدلات النمو حيث أن العبء الضريبي حقق أعلى معدلات في التشوهات على رأس المال وذلك لخدمة الديون، مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على رأس المال، وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار والنمو.

1-10 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:-

تعتبر هذه الدراسة تعزيز لما سبق من الرسائل والأدبيات الاقتصادية والتي أهتمت في موضوع الدين العام وأثره على التنمية الاقتصادية.

بحثت هذه الدراسة في متغيرات مدفوعات خدمة الدين الداخلي ومدفوعات خدمة الدين الخارجي كمتغيرات مؤثرة على التنمية الاقتصادية إلى جانب الدين العام الداخلي والخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج اقتصادية يمكن من خلالها معرفة العلاقة الاقتصادية للمتغيرات المستخدمة خلال فترة الدراسة.

شملت هذه الدراسة على توصيات يمكن من خلالها معرفة تحديد المصدر الأقل خطورة على الاقتصاد بالنسبة للاقتراض ومعرفة المصدر الأكثر خطورة وهو الاقتراض الخارجي على الاقتصاد وتحديده كمعوق للتنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الزمنية للدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الدّيـــن العـــــام

2-1 تمهيد

يشكل الدين العام أبرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم خاصة منها النامية لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصادات كما أنها في كثير من الأحيان تصل إلى حد يمس بالجوانب السيادية للدول المدينة وتجبرها على تبني برامج اقتصادية تمس نوعية الحياة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لغالبية السكان نتيجة لسياسات التقشف التي يطالب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول المدينة بتطبيقها وتؤدي هذه البرامج في معظم الأحيان إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لما تلحقه من تدهور في الطلب الكلي لخفض النفقات الحكومية وتجميد الرواتب والأجور وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية وما يلحقه هذا من التدهور في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

وتعتبر أزمة المديونية (الداخلية والخارجية) التي يمر بها الاقتصاد الأردني غير عرضية وهي تستمد جذورها من الاختلالات الهيكلية في توجيه وإدارة الاقتصاد الأردني حيث تعتبر من أكبر التحديات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن في أواخر الثمانينات (الحويطات، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب التي ساعدت على تفاقم المديونية وتراكمها استمرار عجز الموازنة نتيجة لأسباب كثيرة أهمها: الهجرات القسرية وخاصة تلك منذ حرب الخليج الأولى ولتي أدت إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة والأساسية للدولة والمترافقة مع شح الموارد الطبيعية والمالية الأمر الذي جعل مصادر التمويل الخارجية تلعب دوراً كبيراً في تمويل هذا العجز ناهيك عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية المترافق مع شح موارد الطاقة الذي ساهم في زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة، مما أنعكس سلباً على الاقتصاد الأردني كل ذلك أدى إلى زيادة الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي، إضافة إلى زيادة أعباء الإنفاق العسكري، وقصور الإيرادات المحلية، الأمر الذي أدى برمته إلى اللجوء إلى الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية لتعويض الاستنزاف المالي لتلبية المتطلبات الأساسية والضرورية في الاقتصاد عامة، وللموازنة العامة على وجه الخصوص.

2-2 التعريف بالديون الداخلية والخارجية

يمكن تعريف الدين الداخلي والدين الخارجي بشكل عام حتى يتم حصر مصادر الدين العام في المعنى الاقتصادي.

- القروض الداخليّة: وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة من خلال أذونات الخزينة، السندات، البنوك، والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين على أرض هذه الدولة بغض النظر عن جنسياتهم سواءً كانوا مواطنين أم أجانب. وللقروض العامة تأثير كبير في الاقتصاد القومي ويتوقف هذا التأثير على مصدر هذه القروض؛ فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخراتِ الأفراد المكتنزة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه بمستوياتِ التشغيل في الاقتصاد القومي نحو التشغيل الكامل، أمّا إذا كانت مصادر هذه القروض مدّخرات الأفراد والمؤسّسات العامّة غير المصرفيّة المستثمرة أصلاً سوف تؤدي إلى تغير الجهة التي تقوم بالاستثمار فقط، وإذا كانت مصادر هذه القروض هي المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى آثار انكماشية لأن هذه المؤسسات تستطيع خلق قوة شرائية جديدة (أبوحصيرة، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الشق الآخر من مصادر الدين العام هي القروض الخارجية هي تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لهذه الالتزامات هؤلاء الأفراد أو المؤسسات الخاصة (أبوحصيرة، 2015).

تعتبر الأردن إحدى الدول النامية والتي تعاني من اختلالات اقتصادية نتيجة لنقص الموارد المالية والاقتصادية، وضعف حجم الصادرات وارتفاع في الواردات، الأمر الذي نتج عنه العجز المستمر في الميزان التجاري، ويمكن القول بأن الدين العام في الأردن وصل إلى مرحلة الخطورة وآثاره السلبية تتفاقم بشكل كبير ومستمر بسبب عدم قدرة مجاراة أعباء هذا الدين والقدرة على الوفاء به.

3-2 الآثار السلبية للقروض (وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن)

ارتفاع عجز الموازنة: حيث تعمل خدمة الدين العام على اقتطاع جزء من الناتج المحلي للدولة، وارتفاع النفقات العامة للدولة مقارنة مع إيراداتها. حيث تصبح النفقات أكبر من الإيرادات في ميزان المدفوعات مما يتسبب في اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات وبالتالي ارتفاع مستمر في عجز موازنة الدولة بسبب ضعف الإيرادات بالمقارنة مع النفقات.

الأثر السلبي على الواردات: حيث تؤثر قدرة الدولة الاستيرادية على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، حيث أن انخفاض قدرة الدولة على الاستيراد تؤدي إلى خلق مشكلة اقتصادية بسبب عدم قدرة الدولة على سد حاجتها من السلع الضرورية من خلال الموارد المحلية إذ تقف عاجزة على إنتاج حاجتها من السلع الضرورية بسبب ضعف الموارد المحلية وقدرتها على توفيرها للأفراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتفاع الضريبة: حيث إن ارتفاع القروض العامة تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على المواطنين في هذه الدولة ، حيث تعمل الدول المقرضة وخاصة صندوق النقد الدولي على وضع برامج إصلاح اقتصادية لتسديد القروض المترتبة على الدولة وبسبب ضعف الموارد لدى هذه الدول وخاصة الدول النامية فإن الضريبة هي مصدر الإيراد لتسديد هذه القروض المترتبة عليها.

تضاعف التكاليف: حيث أن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض يؤدي بدوره إلى ارتفاع التكاليف، حيث أن هذه التكاليف ستزداد إلى ضعفين، الأولى لتسديد فوائد القروض والثانية لتسديد أصل القرض، حيث تعمل القروض على رفع التكاليف المترتبة على المشاريع العامة للدول المقترضة من خلال قيمة القرض نفسه والفائدة المالية المترتبة عليه.

تأثر الاحتياطات الأجنبية: إن أعباء القروض الخارجية بالتحديد تؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري وبالتالي خلق تشوهات في ميزان المدفوعات، مما يدفع الدولة استخدام الاحتياطات الأجنبية لخدمة أعباء الدين العام، حيث تؤدي انخفاض الاحتياطات الأجنبية وهذا الانخفاض يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات.

التضخم: في الأغلب يؤدي الاقتراض العام إلى تدهور في الإنتاج القومية وزيادة النفقات العامة غير المنتجة، إن لجوء الدولة لتسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي يؤدي انخفاض القوة الشرائية وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 الدين العام وتطوره في الأردن

يعتمد الأردن كغيره من الدول النامية على المساعدات الخارجية منحاً أو قروضاً لتمويل المشاريع التنموية والحد من تشوهات ميزان المدفوعات. وبدأ الأردن في التوجه للتمويل الخارجي منذ أن تأسست إمارة شرق الأردن عام 1921 وإستقلت في عام 1946، وتمّ عقد أول قرض خارجي في عام 1950 مع بريطانيا والتي كانت مصدر الاقتراض الوحيد آنذاك، وامتد نطاق الاقتراض الخارجي خلال السبعينيات ليشمل الدول العربية والمؤسسات الدولية، ومع بداية الثمانينات دخل الأردن الأسواق المالية العالمية وبدأت مرحلة الاقتراض من البنوك التجارية. (العضايلة والعمرو والقرالة، 2013).

ويعود سبب اتجاه الحكومات المتعاقبة في الأردن إلى القروض الخارجية والداخلية لأسبابً متعدّدة، منها؛ المشكلات السياسية والاجتماعية والسكانية بعيدة المدى والتي عصفت به نتيجة الحروب التي خاضها منذ مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، نقص الموارد الطبيعية، وسوء استغلال المتوافر منها، بالإضافة إلى الأسباب الدائمة التي تعاني منها معظم الدول النامية كالعجز في الموازنة وتشوهات في ميزان المدفوعات والتي تدفع هذه الدول نحو الاقتراض سواءً من الداخل أو الخارج، كما تهدف هذه القروض تمويل الاستثمارات التي تعجز عنها الموارد المحليّة أو بهدف الحصول على القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع (العضايلة والعمرو والقرالة، 2013).

في ثمانينيات القرن الماضي وبعد أن ألقت أزمة الكساد التضخمي بظلالها على الاقتصاد الأردني، أشارت الدلائل الاقتصادية دخول الأردن في مرحلة الركود الاقتصادي حيث تأثرت التجارة المحيطة بالأردن نتيجةً للسياسات الانكماشية التي اتبعتها دول المنطقة، ولمحدوديّة الإيرادات الخارجية التلقائية والمتمثلة في (حوالات العاملين من الخارج والمساعدات الخارجية) دفعت تلك الظروف الأردن البحث عن بدائلٍ لاحتواء العجز عن طريق التمويل بالاقتراض المحلي والخارجي وبشكلٍ كبيرٍ مما أدى إلى ارتفاع المديونية بشكلٍ متسارعٍ خلال تلك الفترة (العضايلة والعمرو والقرالة، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتُبر الأردن أكبر المتضررين من أزمة الخليج بعد الأطراف المباشرة فيها (العراق والكويت) حيث عاد الاقتصاد أكثر تشوهاً بعد أن تبنى مع صندوق النقد الدولي برنامج التصحيح الاقتصادي الذي أبرم برنامجه أواخر الثمانينات. قام الأردن بمفاوضات جديدة لتبني برنامج تصحيح اقتصادي جديد وتبلغ متوسط فترته (1992-1998)، ضمن "تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة (18) شهراً ويقدم الصندوق مبلغ (44.4) مليون وحدة حقوق سحب خاصة والتي تبلغ ما نسبته (60%) من حصة الأردن لدى الصندوق الدولي في تلك الفترة إذ بلغت9.73 مليون وحدة، حيث كانت طريقة السحب من هذا القرض على أساس ربع سنوي وعلى ست دفعاتٍ متساويةٍ خلال فترة التسهيل ونتج عن تلك المفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إبرام الاتفاق على برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني للفترة 1999-1998 والذي جاء ليستكمل أهداف البرنامج الأول وركّز بالدرجة الأولى على إحداث نموٍ في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض العجز المالي في الموازنة.

أفرزت نتائج البرنامج الإصلاحي الثاني إلى نتائج إيجابية إلى حد ما، حيث تراجع حجم الديون الخارجية من 5064 مليون دينار في عام 1990 إلى 4970 مليون دينار مع نهاية عام 2001، أي بمتوسط 5.1 مليار دينار خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو حوالي 7%.وشكل الدين الداخلي حوالي 17.9% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 82.1% من إجمالي الدين العام.

واصلت جهود الحكومة للحد من الأزمة، عن طريق تبني السياسات التي تهدف إلى الحد من القروض الخارجيّة وتخفيض حجم الدين كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تمّ إصدار قانون الدين الجديد لعام 2001 والذي يهدف إلى زيادة مرونة حجم الإصدارات من السندات الحكوميّة وتحديد سقوف على رصيد المديونية الداخليّة والخارجيّة (البنك المركزي، 2001).

وقد سعت الحكومة الأردنية إلى التركيز على الاقتراض الداخلي عن طريق السندات وأذونات الخزينة الحكومية، حيث أقتصر الديون الخارجية على القروض الميسرة وطويلة الأجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يوضح جدول الدين عبر السنوات أن الدين الداخلي شكل حوالي 41.1% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 58.9% من إجمالي الدين العام، وُيُعزى ذلك الارتفاع إلى زيادةِ رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة العامة (البنك المركزي) (المولى وآخرون، 2015).

جدول (2-1) الدين الداخلي والخارجي للأردن 1990-2015

السنة	الدين العام الداخلي	معدل النمو في الدين الداخلي	الدين العام الخارجي	معدل النمو في الدين الخارجي	الدين العام الإجمالي
1990	1037.4	4%	5064.3	-6%	6101.7
1991	1061.7	2%	4958.7	-2%	6020.4
1992	1041.5	-2%	4577.6	-2%	5619.1
1993	1143.8	10%	4229.6	-8%	5373.4
1994	1181.3	3%	4720.5	12%	5901.8
1995	966.1	-18%	4911.8	4%	5877.9
1996	994.6	3%	5164.3	5%	6158.9
1997	914.2	-8%	4998.1	-3%	5912.3
1998	1152.0	26%	5333.7	7%	6485.7
1999	1054.0	-9%	5510.1	3%	6564.1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6278.5	-9%	5043.5	17%	1235.0	2000
6121.5	-2%	4969.8	-7%	1151.7	2001
6685.3	19%	5350.4	15%	1334.9	2002
7095.5	1%	5391.8	28%	1703.7	2003
7182.4	-1%	5348.8	8%	1833.6	2004
7493.8	-6%	5056.7	33%	2437.1	2005
7349.7	3%	5186.5	-11%	2163.2	2006
8199.6	1%	5253.3	36%	2946.4	2007
8551.3	-31%	3640.2	67%	4911.2	2008
9660.3	6%	3869.0	18%	5791.3	2009
11462.3	19%	4610.8	18%	6851.5	2010
13401.7	-3%	4486.8	30%	8915.0	2011
17610.4	9%	4932.4	30%	12678	2012
18376.2	3.8%	4936.2	6%	13440	2013
19654.2	%2	5032.2	%8	14622	2014
21001.4	%9	5515.4	5%	15486	2015
236139.4	0.308	128092.5	3.12	108047.2	المجموع

المصدر: البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4-2 تطور الدين العام الداخلي في الأردن

بينما الشكل البياني أدناه تطور حجم الدين الداخلي في الأردني لفترة الدراسة 1990-2015، فيبين تطور الدين الداخلي خلال فترة الدراسة كامل خلال 25 عام والتي تمثل فترة الدراسة، تبين لنا من خلال الشكل البياني أن الدين الداخلي خلال فترة الدراسة تطور خلال ثلاثة مراحل. تمثل المرحلة الأولى الأعوام 1990-2007 والتي تبين تقارب ملحوظ في المجموع الكلي للدين الداخلي، إلا أن المرحلة الثانية والتي تمثل الأعوام 2008-2011 والتي سجلت تزايد ملحوظ عن الأعوام السابقة وكانت المرحلة الثالثة والأخيرة مرحلة انتقالية بشكل كبير في الدين الداخلي الأردني حيث سجلت الأعوام 2012-2015 ارتفاع كبير واعتماد غير مسبوق على الدين الداخلي وسجلت السنة الأخيرة أكثر ارتفاع في الدين الداخلي.

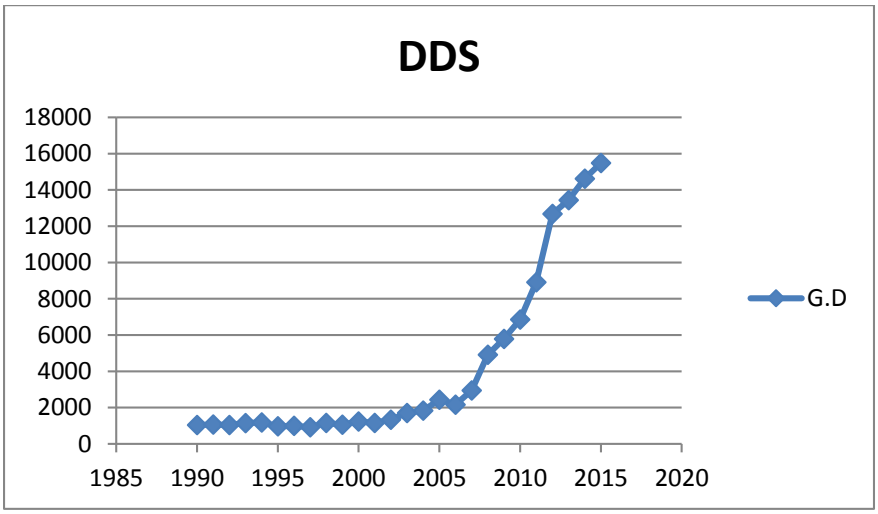

الشكل 2-1 الدين الداخلي للأردن للفترة 1990-2015

المصدر: البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-2 تطور الدين العام الخارجي في الأردن

يوضح الشكل البياني أدناه تطور حجم الدين الخارجي في الأردني لفترة الدراسة 1990-2015، ويوضح لنا الشكل التطور خلال فترة الدراسة للدين الخارجي خلال هذه الأعوام حيث أن هنالك تقارب كبير بين السنوات في الاعتمادية على الدين الخارجي، ويمكن القول بأن أول 18 سنة كان هنالك تقارب بشكل كبير رغم الانخفاض في السنتين الثالثة والرابعة والارتفاع من بعده في السنوات الأخرى إلا أن القسم الآخر من أعوام الدراسة سجل انخفاض ملحوظ عن السنوات الأولى وحقق تقارب في ثلاث سنوات إلا أن آخر عام كان الفارق في الارتفاع عن السنوات الأخيرة.

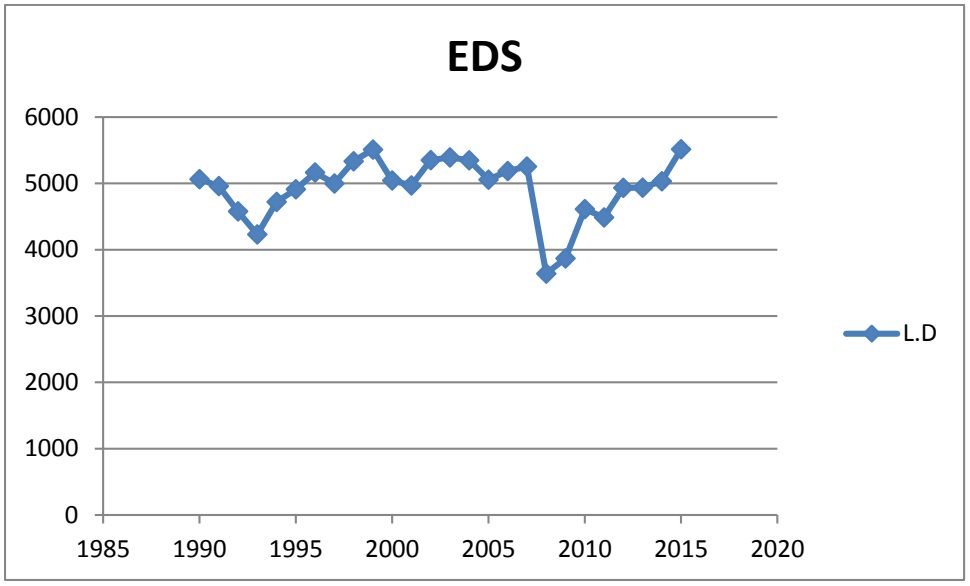

الشكل 2-2 الدين الخارجي للأردن للفترة 1990-2015

المصدر: البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4-2 الدين الداخلي والخارجي في الأردن للفترة 1990-2015

حيث يوضح الشكل البياني أدناه تطور الدين الداخلي والخارجي معاً خلال فترة الدراسة في الأردن. ويبين الشكل اعتمادية الأردن على الدين الخارجي في الفترة 1990-2007 مع الاعتماد بشكل أقل على الدين الداخلي حتى جاءت المرحلة الأخرى من سنوات الدراسة والتي حدثت بعدها طفرة كبيرة بتسجيل مرحلة انتقالية في الدين العام، حيث بدأت الحكومات المتعاقبة بالاعتماد على الدين الداخلي بشكل كبير وملحوظ منذ 2008 وبعدها بدأ الدين الداخلي بتسجيل أرقام مرتفعة بالمقارنة مع الدين الخارجي وسجل نمو كبير عن السنوات السابقة وحتى نهاية فترة الدراسة والتي أثبتت الأرقام فيها إلى أن الحكومة وخلال الثمانية أعوام الأخيرة من الدراسة كانت تعتمد على الديون الداخلية من القروض والتي تعددت مصادرها في الأردن سواء البنوك أو المؤسسات أو أية مصدر داخلي آخر.

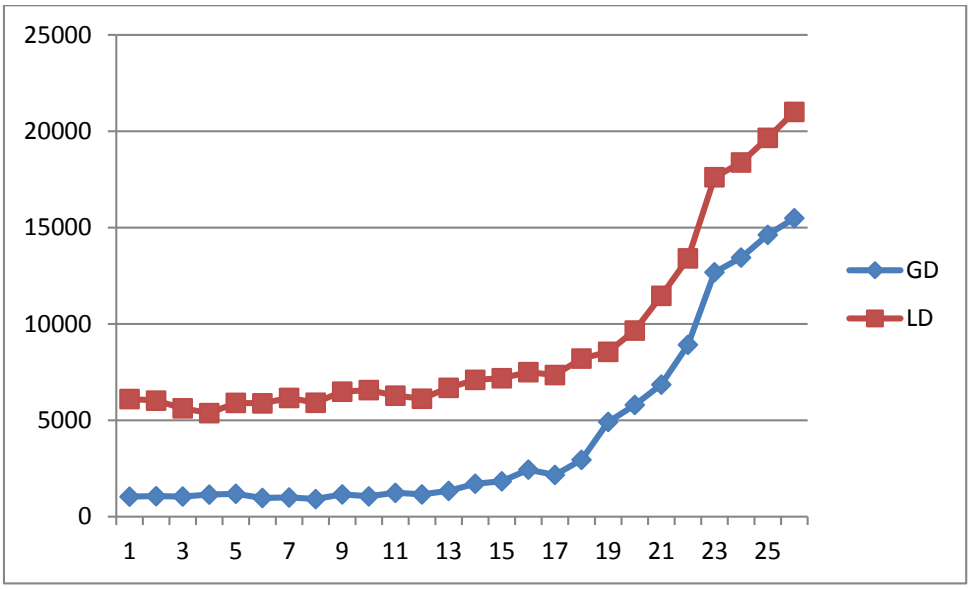

الشكل 2-3 الدين الداخلي والخارجي للأردن للفترة 1990-2015

المصدر: البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2 تطوّر حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

كانت معظم القروض تبرم مع جهات خارجية كما هو موضح في الجدول، حيث أن نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي أقل من نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، مع بداية الأزمة العربية المتمثلة في حرب الخليج بدت معاناة الاقتصاد الأردني واضحة المعالم حيث كان حجم الدين العام يتجاوز ضعفي حجم الناتج المحلي الإجمالي منذ أواخر الثمانينات إلى بداية التسعينات كانت حصة الدين الخارجي ما نسبته 1.84% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان الدين الداخلي 39% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وبدءاً من عام 1992 وبدأ الأردن في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بدا واضحاً أثر تلك البرنامج على الاقتصاد الأردني.

جدول (2-2) نسبة الدين الداخلي والخارجي من الناتج المحلي للأردن خلال 1990-2015

السنة	الدين العام الداخلي / للناتج المحلي الإجمالي	الدين العام الخارجي/ للناتج المحلي الإجمالي	الدين العام الإجمالي/ للناتج المحلي الإجمالي
1990	0.38	1.83	2.21
1991	0.36	1.68	2.04
1992	0.29	1.27	1.56
1993	0.29	1.09	1.38
1994	0.27	1.08	1.35
1995	0.20	1.04	1.25
1996	0.20	1.05	1.25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.15	0.97	0.18	1997
1.16	0.95	0.21	1998
1.14	0.95	0.18	1999
1.05	0.84	0.21	2000
0.96	0.78	0.18	2001
0.98	0.79	0.20	2002
0.98	0.75	0.24	2003
0.89	0.66	0.23	2004
0.84	0.57	0.27	2005
0.69	0.49	0.20	2006
0.68	0.43	0.24	2007
0.55	0.23	0.31	2008
0.57	0.23	0.34	2009
0.61	0.25	0.37	2010
0.65	0.22	0.44	2011
0.80	0.22	0.58	2012
0.77	0.21	0.56	2013

www.manaraa.com

2014	0.57	0.20	0.77
2015	0.58	0210.	0.79

المصدر: البنك المركزي الأردني؛ دائرة الإحصاءات العامة.

حيث تراجع حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 221% في عام 1990 إلى حوالي 96% مع نهاية عام 2001، أي بمتوسط 137.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وشكّل الدين الداخلي حوالي 17.9% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 82.1% من إجمالي الدين العام (البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة).

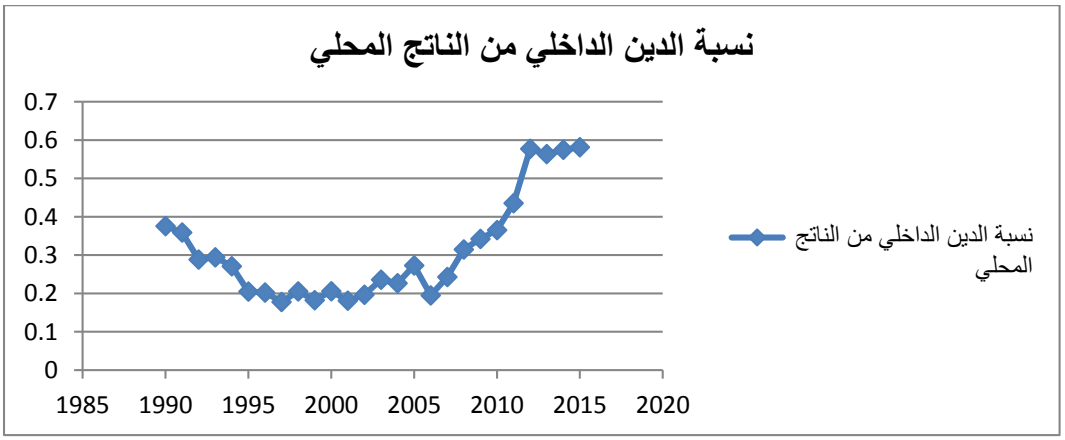

الشكل 2-4 نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي للأردن 1990-2015

المصدر: البنك المركزي الأردني؛ دائرة الإحصاءات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد تعديل قانون الدين العام لعام 2001 بدأت حصة الدين العام الداخلي تزداد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل حوالي 29% خلال الفترة 2002-2010، بالمقابل انخفضت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي لتسجل تقريبا 49% وخلال الفترة 2010-2015 ارتفعت إلى نسبة تعدت 70% من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في آخر السنوات مما يؤكد لنا أن هنالك عدم وجود سياسية مناسبة للتعامل مع هذه الديون وأن هنالك خلل واضح في سياسة توجيه هذه القروض نحو المصدر الاستهلاكي والبعد الكبير عن الاستغلال في الجانب الاستثماري الذي يعود على الاقتصاد بالفائدة ويعطي قدرة قوية على سداد هذه الديون في المدى الطويل.

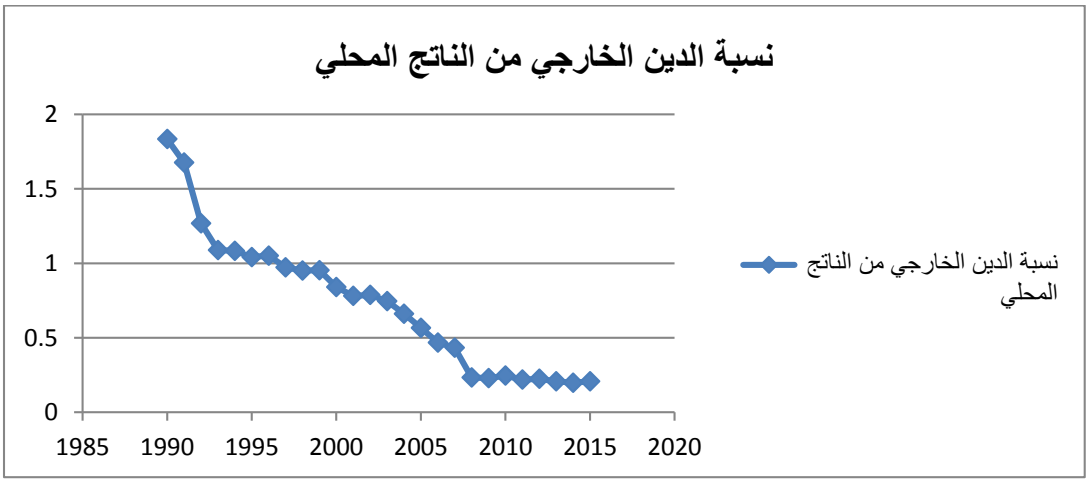

الشكل 2-5 نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي للأردن 1990-2015

المصدر: البنك المركزي الأردني؛ دائرة الإحصاءات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5-1 نسبة الدين العام من الناتج المحلي للأردن خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل التالي نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال فترة الدراسة، حيث أن الدين العام يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي ويبين كيفية مقدرة الحكومة على كبح جماح الدين العام من التقدم في نسبة الناتج المحلي الإجمالي ويعطي الشكل السلسلة الزمنية للحكومة على مدى فترة الدراسة ويمنح هذا الشكل لصانعي القرار من خلال التركيز على السياسات التي نجحت بالسيطرة على الدين العام والابتعاد عن السياسات التي لم تمنح تقدماً في خفض الدين العام وأدت إلى تآكل الناتج المحلي الإجمالي واستسلامه للدين العام.

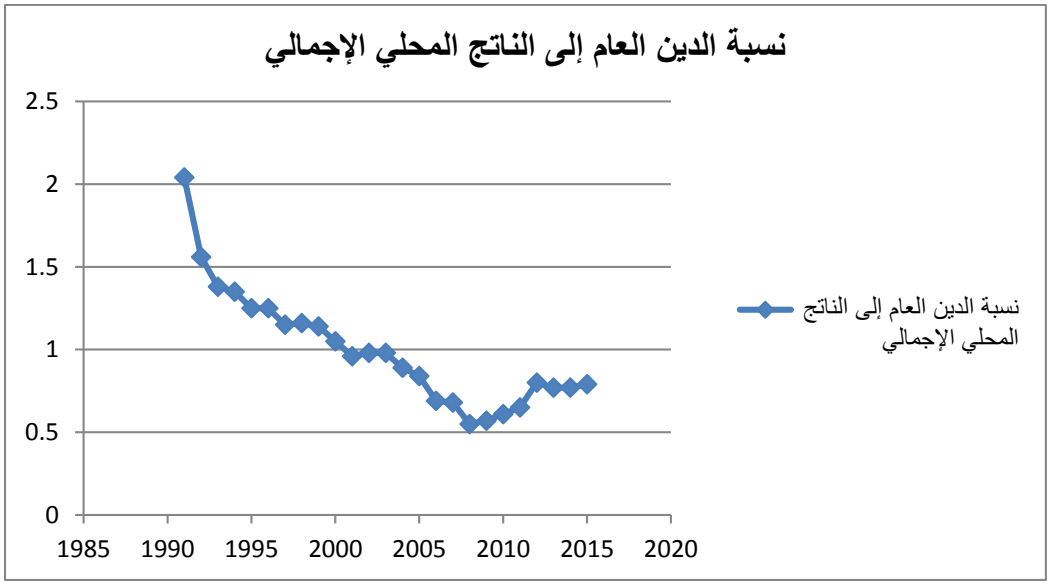

الشكل 2-6 نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للأردن 1990-2015

المصدر: البنك المركزي الأردني؛ دائرة الإحصاءات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-2 مصادر الديون الداخلية والخارجية

2-6-1 مصدر الدين العام الداخلي للأردن:

يمثل الدين العام الداخلي في الأردن الاقتراض بالسندات الحكومية أو التسهيلات المباشرة إما من البنوك الأردنية التجارية أو المصادر غير البنكية أو البنك المركزي الأردني. سجلت الأرقام منذ بداية التسعينيات اعتماد الأردن على الدين الداخلي بشكل أقل من الدين الخارجي وحتى مطلع 2000 بدأ الدين العام الداخلي بالارتفاع مما يوضح اعتماد الحكومة بشكل أكبر على الدين الداخلي من الدين الخارجي ويعود ذلك إلى السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة على الأردن بالاعتماد على الدين الداخلي أكثر من الدين الخارجي، والرسم البياني يوضح نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي. حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.5% رغم ارتفاع صافي الدين المحلي ويمثل ذلك ارتفاعاً في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21,6 % نهاية 2006 إلى 26% نهاية 2007. وبعد عام 2007 بدأت النسبة بالارتفاع حيث سجل في 2008 31% وحتى عام 2009 سجلت النسبة 37% إلا أنه وفي السنوات الأخيرة سجلت النسب أكثر خطورة وخاصة في الفترة 2010-2015 سجلت نسب عالية جداً مما يعني اعتماد الاقتصاد الأردني على الدين الداخلي بشكل كبير في آخر عشر سنوات (البنك المركزي الأردني، مركز الأبحاث).

2-6-1-1 آثار الدين الداخلي على الاقتصاد

ويعود الدين الداخلي على الاقتصاد بعدة آثار وهي كالآتي (البنك المركزي الأردني، مركز الأبحاث؛ وزارة المالية الأردنية، قسم الدين العام):

عدم إحداث تغيير على القوة الشرائية في الاقتصاد الوطني وإنما تقوم بتحويله من وحدات اقتصادية إلى وحدات أخرى داخل هذا الاقتصاد، بالتالي لا يمكن أن تكون مكسب على القوة الشرائية ولكن المكسب المادي الذي تحققه إذا انخفضت قيمة النقد المحلي وذلك لأن الدين الداخلي يتم من خلال العملة الوطنية (المحلية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تؤدي القروض الداخلية إلى زيادة الثروة القومية بعكس القروض الخارجية، حيث لا يؤثر الاقتراض الداخلي على سعر الصرف بينما يوفر الثروة القومية كون العملة الوطنية هي عملة الاقتراض، حيث أن الاقتراض الداخلي يتم من خلال العملة المحلية بالتالي يكون تأثيره على سعر الصرف بشكل أكبر من الاقتراض الخارجي.

2-6-2 مصدر الدين العام الخارجي

حيث يعتمد الأردن كغيره من الدول النامية على الاقتراض الخارجي بشكل كبير، شهدت الفترة الزمنية 1990-1996 والتي تعتبر الحقبة الأكثر خطورة حيث تجاوز فيها الدين الخارجي نسبة الواحد الصحيح. وبدأت بعدها بالتراجع بسبب برامج التصحيح الاقتصادي وإعادة جدولت الدين حيث في عام 2000 سجلت تراجع لتصل إلى 22% ومن فترة 2001- بدأت بارتفاع كبير حيث وصلت في عام 2001 78% وحتى عام 2003 انخفضت إلى 75% ومن ثم بدأ بالانخفاض تدريجياً منذ عام 2004 إلى 66% وحتى عام 2006 نسبة مميزة في الانخفاض، والسنوات الأخيرة 2009-2015 كانت النسبة تتراوح بين 20%-25% من الناتج المحلي، وفي أواخر السنوات سجل معدلات منخفضة حيث كانت آخر سنتين 2014 و2015 تتراوح فيهما النسبة ما بين 20%-21% أي أنه هنالك تقدم في السيطرة على الدين الخارجي وكيفية التصرف في هذه القروض الخارجية (وزارة المالية الأردنية، قسم الدين العام).

1-2-6-2 آثار الدين الخارجي على الاقتصاد

حيث يخلف الدين الخارجي آثار كثيرة سواءً سلبية أم إيجابية حسب استخدام هذه القروض وطريقة التعامل معها وهي كالآتي:

إذا تم توظيف الدين الخارجي في برامج التنمية الاقتصادية سيكون المردود إيجابي من خلال تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية والعمالة مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن توجيه الأموال المقترضة من الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية قد يكون هنالك آثار سلبية على الاقتصاد القومي، ويعود سبب ذلك إلى تحويل جزء من الناتج القومي إلى الدولة المقرضة بالتالي يترتب على الدولة المقترضة عبأ سداد هذه الديون. من جهة أخرى قد ينتج عن ذلك مشكلة في أسعار الصرف عند الحصول على القرض ووقت السداد مما ينتج عن ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات وهذه الأمور لا تحصل عند الاقتراض الداخلي.

يمكن أن تؤدي مدفوعات خدمة الدين العام إلى اقتطاع جزء من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة بالمقارنة مع الإيرادات ويؤدي استخدام أموال الاقتراض في المشروعات العامة إلى تضاعف التكاليف بالنسبة للقرض ويدفع على مرتين الأولى فوائد القرض والثانية أصل القرض مما يترتب على الدولة أعباء القروض الخارجية مما يحدث مشكلة في ميزان المدفوعات والميزان التجاري مما يضطر الدولة إلى استخدام الاحتياطي الأجنبي لتسديد القروض الخارجية (عبدالهادي، 2013).

إن القروض الخارجية تفرض على الدولة الدائنة شروط وبرامج قد تقودها إلى التحكم في البلد المقترض مما يدفع الدولة المقترضة إلى الرضوخ لسياسات وبرامج الدولة المقرضة (Kinuthia, 2013).

2-2-6-2 آثار الدين العام على الاقتصاد

وبعد تفصيل آثار الدين العام الداخلي وآثار الدين الخارجي على الاقتصاد بشكل منفرد لكل منهما، ولكن لابد أن هنالك أثر مشترك في حال اجتمع المصدرين الداخلي والخارجي للاقتراض في اقتصاد الدول وهي كالآتي:

إذا كان مصدر الاقتراض من مدخرات الأفراد فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى التشغيل كامل لمستويات التشغيل في الاقتصاد القومي أي أنه إذا كان من الأشخاص المقيمين على الدولة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي بسبب ارتفاع الإنفاق لديهم داخل هذه الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا كان مصدر الاقتراض من مدخرات الأفراد والمؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة ستؤدي إلى تغيير الجهة التي تقوم بالاستثمار فقط وسيكون أثره إيجابياً على الاقتصاد.

إذا كان مصدر الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية فإنه يؤدي إلى آثار انكماشية بسبب قدرة المؤسسات على خلق قوة شرائية جديدة (عبدالهادي، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية

3-1 مقدمة في التنمية الاقتصادية

إن حاجة البلدان العربية إلى تحقيق عملية التنمية وتسريع معدلات النمو فيها مهم جداً بغض النظر عن مستوى التطور فيها ، بسبب ضعف الموارد المحلية والبنية التحتية وما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية من أسباب لنجاحها واجهت الدول العربية معوقات لتحقيق عمليات التنمية الاقتصادية ،ولهذه الأسباب لجأت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي وذلك لسد العجز الحاصل لديها في المتطلبات اللازمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية (أبوحصيرة، 2015).

تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة الهدف الأسمى المراد تحقيقه في الاقتصاد الوطني، ولا تقل الأردن أهمية عن هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة من خلال عملية التنمية الاقتصادية. سنقوم في هذا الفصل في توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية، أهميتها، أنواعها، أهدافها، مؤشراتها ومعوقاتها وسيتم التطرق إلى تطور التنمية الاقتصادية في الأردن ومؤشرات الأداء الاقتصادي الأردني.

3-2 تعريف التنمية الاقتصادية

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية في تعزيز القدرات الاقتصادية لدولة أو منطقة ما من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشي لها. فهي عبارة عن عملية يتم من خلالها الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلص فرص العمل والقدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي أي التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل كلي (بيرتلزمان وجوجا وميرفى، 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3 أهمية التنمية الاقتصادية

تنطلق أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم من خلال الأمور التالية:

1- إن التنمية الاقتصادية هي عملية تحقق للدول الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التبعية الاقتصادية بأشكالها المتعددة، وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي الذي يمكن الدولة من التخلص من هذه التبعية بأشكالها وأنواعها المتعددة.

2- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

3- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة.

4- إن عملية التنمية تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

5- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما تحقق التطوير الاقتصادي المنشود.

6- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص وتقليل الفجوة الاقتصادية المتحققة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية (عليمات، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3 أنواع التنمية

إن مفهوم التنمية ليس محصور على التنمية في المجال الاقتصادي فقط وإنما هنالك جوانب أخرى يتحقق مفهوم التنمية فيها وهي كالآتي:

1- التنمية الاقتصادية: يطلق مصطلح التنمية الاقتصادية في دولة ما على الجانب المادي التي تريد دولة ما من تنميته، وهو الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال إحداث تغيير وتأثير في الهياكل الاقتصادية لهذه الدولة. وينعكس أثر التنمية الاقتصادية على الفروع الإنتاجية مما تؤدي إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- التنمية الاجتماعية: إن التنمية الاجتماعية في المجتمعات تركز على الجانب البشري ودوره في الاعتماد على الذات من خلال تحمله أعباء القدرة على التغيير. تحدث التنمية الاجتماعية من خلال تنمية الوعي لدى الأفراد وتنمية قدراتهم الذاتية على تحمل المسؤولية الكاملة في مواجهة مشاكلهم والقدرة على ابتكار الحلول المناسبة لها.

3- التنمية الثقافية: إن ارتفاع عدد المتعلمين والباحثين والمفكرين من خلال تزايد أعداد طالبي العلم في دولة ما يمكن هذه الدولة من إحداث تنمية ثقافية شاملة فيها.

4- التنمية السياسية: وهي قدرة أفراد المجتمع على تنشئة وتطوير الجانب السياسي في هذه الدولة من خلال تنشئة الدور السياسي فيها.

5- التنمية الشاملة: وهو قدرة الدولة على تحقيق جميع أنواع التنمية السابقة وخلق ترابط وتكامل فيما بينها يضمن للدولة تحقيق تنمية كلية على كافة المستويات (أبوحصيرة، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-3 أهداف التنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية أهداف تسعى إليها الدول التي تقوم بتطبيق خطط التنمية والتي تتلخص بما يلي:

1- زيادة الدخل القومي: تعد الزيادة في الدخل القومي من أهم الأهداف بل أولها من أهداف التنمية بشكل مطلق، ويعود ذلك إلى أن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول للقيام بعملية التنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها. لا يمكن للحكومات الاقتصادية القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان إلا بتحقيق زيادة في الدخل القومي وذلك من خلال توفير الفرصة للحصول على الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

2- رفع مستوى المعيشة : إن تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة يعد من بين الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها الدول النامية، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مسكن وملبس ومأكل. إن علمية التنمية الاقتصادية ليست أداة لتحقيق الدخل القومي فقط، وإنما هي وسيلة لرفع المستوى المعيشي لسكان الدولة التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع: إن هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول ما بين أفراد المجتمع في الدولة التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعتبر هدف اجتماعي أيضاً، لأن معظم الدول التي تعاني من الدخل القومي وانخفاض في متوسط الفرد تعاني من اختلالات هيكلية في توزيع الدخل والثروات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي: لا تقتصر عملية التنمية على التركيز على تحقيق النتائج الأهداف السابقة، وإنما هنالك أهداف تعود على مجتمع قوامه الأفراد والدولة وغيره من العناصر فأن عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع وإنما عملية التنمية شاملة ولهذا السبب فأن عملية التأثير على التركيب النسبي للاقتصاد القومي توجب على عملية التنمية تحريك كافة القطاعات من صناعية وزراعية وعدم سيطرة قطاع معين من القطاعات دون الآخر حتى لا تكون الآثار العائدة على الاقتصاد تعتمد على نتائج قطاع معين (عليمات، 2015).

6-3 تعريفات لمفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية كان خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان مقتصر على النمو الاقتصادي والذي يركز على زيادة الدخل القومية وتراكم رأس المال من خلال القيام بمشروعات صناعية. ومن ثم بدأ الحديث في مفهوم التنمية بشكل واحد على أنه جزء من التقدم الاقتصادي وليس التقدم الاقتصادي بالمفهوم الكلي والشامل ولهذه الأسباب سنتطرق للحديث عن مفهوم التنمية الاقتصادية بكافة الجوانب على اعتبار أنه موضوعاً يحمل جوانب عديدة.

التنمية الاقتصادية: مفهوم يعبر عن تحقيق الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفـرد مـن الـدخل القومي خلال فترة زمنية معينة.

التنمية الاقتصادية: هي عملية إستراتيجية تتضمن إجراء تغيرات في الهياكل السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية مع بعضها البعض من خلال تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل القومي بشكل عادل يؤدي بدوره إلى استئصال الفقر في مجتمع معين (Omet, 2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية: هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل وبشكل متواصل يصاحبه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي ومقدرة على تحسين الدخل لصالح الطبقات الدنيا مما يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.

التنمية الاقتصادية: سياسة اقتصادية طويلة الأجل يهدف من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة الأجل

التنمية الاقتصادية: مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى بناء آلية اقتصادية تعتمد على الذات يضمن من خلالها زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة.

التنمية الاقتصادية: تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بشكل فعلي لزيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان، دراسة (الحولي، 2013).

التنمية الاقتصادية: هي عملية لها جوانب متعددة وهي اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، (شايب، 2004، ص52).

وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال الركائز التي تم ذكرها يجب معرفة المؤثرات والمشاكل والتوجهات في المجتمع المحلي.

إن التنمية الاقتصادية حسب المؤشرات التقليدية تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي (شايب، 2004، ص52)، إن قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل تفوق معدلات نمو السكان. بالنسبة للفرد يعتبر المؤشر الاقتصادي البديل الآخر بالنسبة للتنمية. عند استبعاد أثر التضخم النقدي يمكننا استخدام معدلات نمو الدخل الفردي كمعيار حقيقي للتحسن الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التقدم الاقتصادي الذي يتضح في الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، يعتبر شرطاً مهماً ولكن لا يكفي لعملية التنمية بالمفهوم الشامل. فالتقدم الاقتصادي يمثل الجانب المادي أو الكمي لعملية التنمية يحب أن يرافقه تحولات وتغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي، والذي بدوره يدعم عملية التنمية الشاملة (عليمات، 2015؛ Mohanty, Stephen, Zamplli, 2011)).

3-7 معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه عملية التنمية عدة معوقات قد تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك حسب الطبيعة الإدارية والاقتصادية وسيطرة القطاعات السائدة فيه. ويمكننا تصنيف هذه المعوقات إلى عدة أصناف وهي:

العوائق الطبيعية: وتتركز هذه المعيقات على طبيعة الدولة من حيث التربة والمناخ والأرض وصلاحيتها للزراعة ومن جهة أخرى الأرض الجغرافية ووفرة المياه فيها. ويجب على الدول التي تنفذ برامج تنموية ومواجهتها بأي شكل من الأشكال من خلال الموارد المتاحة وصناعة إنتاج قادر على تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية فيها.

العوائق الاقتصادية: إن معظم الدول تواجه هذا العائق وذلك من خلال تدني مستوى الدخل الذي يؤثر على الادخار وبدوره يخفض من الاستثمار مما يتسبب في التأثير سلبياً على الوضع الصحي والغذائي مما يحقق أرقام منخفضة في الإنتاجية، ومن جهة أخرى حجم الأسواق وصغرها بشكل خاص قد يكون عائق اقتصادي أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

العوائق السياسية: إن عامل السياسة يلعب دوراً مهماً في تحقيق عملية التنمية من خلال الحصول على بيئة آمنة ومستقرة أمام رؤوس الأموال في اتخاذ القرار من الاستثمار في هذه الدولة من عدم الاستثمار بالنهاية يعود هذا القرار على عملية التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوائق التنظيمية والتكنولوجية: إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب إدخال العنصر التكنولوجي على العملية الإنتاجية والاقتصادية من خلال القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية عالية وعكس ذلك سيكون الأثر سلبي على التنمية الاقتصادية.

العوائق الاجتماعية: إن عملية التوظيف والتوزيع للوظائف يؤثر على عملية تسريع التنمية من خلال الأسس التي تعتمد عليها عملية توظيف الأفراد، إذا كانت على أساس الواسطة والمحسوبية سيكون الأثر سلبي بشكل مؤكد على العملية التنموية أما عكس ذلك فأن حسن الاختيار للأفراد يؤدي إلى آثار إيجابية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية (عليمات، 2015).

3-8 معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي:

أولاً: مشاكل داخلية وتتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر. حيث هنالك علاقة طردية بين مستوى الصحة ومستوى المقدرة على العمل بالتالي أية انخفاض في مستوى الصحة يؤدي إلى انخفاض مستوى المقدرة على العمل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي، فانخفاض مستوى الصحة. وهنالك الحلقة المفرغة بالنسبة لانخفاض مستوى التعليم حيث أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي إلى انخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم (جنوحات، 2005، ص32).

ثانياً: مشاكل خارجية :وتتمثل في التبعية الاقتصادية، حيث أن مشاريع التنمية الاقتصادية تتطلب آلات ومهارات بشكل رئيسي يتم استيرادها من الدول الصناعية. حيث أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود فائدتها للدول المستثمرة (جنوحات، 2005، ص32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-9 مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة، وذلك للوقوف على اتجاهات التنمية ومن جهة أخرى الحكم على درجة نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما. سنقوم بذكر أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي يمكننا القول بأنها تستخدم في طريقة الحكم على مدى التقدم أو التأخر في اقتصاديات الدول عن بعضها البعض:-

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي احدى المؤشرات التقليدية التي يقاس من خلالها النمو الاقتصادي، والذي يعبر عن تقدم الدولة. وقام البنك المركزي إلى تقسيمه إلى خمسة مجموعات على أساس حدود معينة وهي الدول التي يقل فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار وتبلغ حصتها من الناتج العالمي 5% والدول التي يتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 370 دولار وتبلغ حصتها من الناتج العالمي 14% والمجموعة الثالثة الدول التي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار وتبلغ حصتها 64% من الناتج العالمي أما المجموعة الرابعة والتي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 5000 دولار في حين بلغت حصتها من الناتج العالمي نسبة 1.4% وتشكل نسبة 0.6% من سكان العالم إلا أن المجموعة الأخيرة والخامسة بلغ معدل الناتج القومي الإجمالي 4300 دولار والتي تبلغ حصتها من الناتج العالمي نسبة 15% وتشكل نسبة 8% من سكان العالم.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc): ويشير هذا المؤشر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في دولة ما، وهو مؤشر يدل في ازدياده على أن الاقتصاد ينمو بشكل أفضل من خلال قسمة مجمل الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان وهو ما استخدم في الدراسة كمتغير تابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو يقيس مجموع الاستثمارات إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي، فإن بارتفاع هذا المؤشر يعني أن التمويل جيد للنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما.

4- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي :ويعني مجمل الدين الخارجي الذي تقترضه الدولة من المصادر الخارجية لها إلى مجمل الناتج الإجمالي الخاص بالدولة ولتحقيق التنمية الاقتصادية يفضل أن تكون هذه النسبة في أدنى مستويات لها.

5- مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي: كما سبق أن ذكرنا في أهميات تحقيق التنمية أن الاقتصاد لا يمكنه تحقيق هذه التنمية إذا تركز في قطاع معين ولا بد من مشاركة القطاعات المختلفة في التنمية الاقتصادية ويعد دليل واضح لتحقق التنمية عند مشاركة مجمل القطاعات فيها الناتج المحلي الإجمالي.

6- مستوى التضخم: يعد التضخم من المؤشرات المهمة في قياس معدلات التنمية الاقتصادية، أي كلما انخفض هذا المؤشر كلما تقدم الاقتصاد وذلك من خلال التغير في أسعار سلع المستهلك لسنة عن سنة سابقة.

7- الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: وقدرة الدولة على تحقيق فائض نقدي في لصادراتها عن وارداتها مما يدل على وجود تحقيق للتنمية الاقتصادية وارتفاع حقيقي لهذه التنمية في الدولة.

8- مستوى الفقر: وهو المستوى الأدنى في مستوى المعيشة للأفراد في دولة ما، ويعتبر مقياس لتحقق التنمية الاقتصادية كلما كان عند أدنى مستوياته.

9- مستوى البطالة: ويعتبر هذا المقياس قريباً من مقياس مستوى الفقر فكلما انخفضت نسبة أعداد العاطلين عن العمل كلما تحققت التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- معدل نمو السكان: يعد هذا المؤشر ضغطاً اقتصادياً على الدولة في الداخل والخارج من خلال الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تشكيل عبأ حقيقي على عملية التنمية الاقتصادية (عليمات، 2015).

10-3 مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأردن

الأردن بلد اقتصادي من البلدان النامية، ويمكن الوصف بأن حجم الاقتصاد في الأردن صغير ويتبع النظام الاقتصادي المختلط ومن جهة أخرى قريب إلى السوق الحر أي أن هنالك حرية اقتصادية مطلقة.

شهدت الأردن خلال السنوات التي مضت تغير ملموساً على الجانب الاقتصادي من خلال التطورات الاقتصادية التي ساهمت في قيام النهضة الاجتماعية والاقتصادية ويعود السبب إلى جعل عملية التنمية أسلوب للعمل من أجل تحقيق معدلات التطور والنمو في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وتفسر حالة التطور والأسلوب الاقتصادي المتميز الذي يتبعه الأردن من خلال مبدأ الحرية الاقتصادية حالة مهمة في منح الثقة للقطاع الخاص كشريك للحكومة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة. ومن جهة أخرى توفر الحكومة المناخ المناسب والحوافز التي تشجع القطاع الخاص من أجل القيام بمشاركة حقيقية وتحقيق استثمار محقق في عملية التنمية الاقتصادية.

وأعتمد الأردن في عملية تحقيق التنمية على عنصرين الأول البشري والآخر الانفتاح الاقتصادي، من خلال التدريب والتعليم للعنصر البشري واتفاقيات التكامل الاقتصادية والتي اتخذت الطابع الثنائي والإقليمي بالنسبة لعنصر الانفتاح الاقتصادي والسوق الحر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقطع الأردن شوط كبير في العنصرين السابقين مما ممكن الأردن من تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، حيث تفوق على العديد من الدول التي تتمتع بالوفرة في الموارد الطبيعية. وحقق التسارع العولمة الاقتصادية والمالية والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن التطور السريع والتقلب الاقتصادي الإقليمي والعالمي. ورغم التقدم الاقتصادي الهام الذي حققه الاقتصاد الوطني الأردني، فإن التطور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ساهم في ظهور اختلالات اقتصادية مزمنة بشأنها أدت إلى تفاقم العجز وارتفاع معدلات البطالة والمديونية الخارجية والعجز التجاري مما نتج عن ذلك اختلالات اقتصادية بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة (عليمات، 2015).

11-3 التنمية الاقتصادية وتطورها في الأردن

تفهم الأردن منذ أن نشأته للأهمية التي يسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث ركز اعتماده على الأسلوب الشمولي في التخطيط من خلال الخطط التنموية متوسطة الأجل، وذلك من خلال برامج خلال خمس سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1964-1970. إلا أن حرب حزيران عام 1967 أوقفت هذه البرامج التنموية. وبعد ذلك سعى الأردن لإعادة عملية التنمية على الساحة الاقتصادية من خلال ثلاث فترة 1976-1980 وفترة 1981-1985 والفترة الأخيرة لهذه العملية 1986-1990، إن عملية التنمية الاقتصادية خلال تلك الفترات يمكن تقييمها من خلال تحقق بعض الأهداف خلال فترة النصف الثاني من السبعينات وفي بداية عقد الثمانينات ويعود ذلك إلى الظروف الإقليمية السائدة آنذاك من خلال التدفقات المالية الخارجية والتي كان مصدرها تحويلات العاملين والمساعدات الخارجية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى عام 1990 تراجعت عملية التنمية الاقتصادية بسبب التدخل الحكومي بشكل واسع ومن جهة أخرى حرب الخليج التي أدت إلى تدني تحويلات العاملين الأردنيين في الخليج العربي من 2.1 بليون دولار إلى 600 مليون دولار ومن جهة أخرى خفض المساعدات الخارجية العربية والسبب الآخر ارتفاع أسعار البترول عالمياً مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية بشكل كبير مما أدى ارتفاع حجم التضخم إلى 25% وازدياد عدد السكان بنسبة 34%.

ونتج عن ما سبق عودة 800 ألف عامل أردني مع عائلاتهم من الخليج العربي مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11% مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى 14% وزيادة الانخفاض في التوزيع بالنسبة للدخل حيث وصل إلى 4.12% من حجم السكان الذي يحصلون على ما نسبته 1.40% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 6.18% من السكان لا يحصلون على نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحتى الوصول إلى عام 1993 سعت الحكومة إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية من خلال البرامج التصحيحية التي تبنتها بالتعاون مع صندوق النقد الدول خلال فترة 1989-1993 وذلك عوضاً عن خطة 1986-1990 بهدف خفض في العجز الحاصل في الموازنة، وضبط سياسة القروض وإصلاح شامل في النظام الضريبي والدين العام وخفض معدلات التضخم لتحسين وضع الميزان التجاري.

قامت الحكومة الأردنية خلال فترة 1993-1997 بوضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقامت الدولة بإعطاء القطاع الخاص دور مهم ورئيسي للقطاع الخاص كشريك أساسي في عملية تحديد الأهداف القطاعية والعامة والمشاركة في رسم السياسات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد الخطة التنموية الاجتماعية السابقة تبنت الحكومة خطة اقتصادية جديدة للفترة 1999-2003 والتي أكدت على منح القطاع الخاص الدول المزيد في النشاط الاقتصادي، مع التأكيد على محاربة البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل حقيقية في هذه الخطة الشاملة. وللتأكيد على الخطط التنموية السابقة تبنى الأردن برنامجاً للتصحيح الاقتصادي من جديد خلال الفترات 1999-2001 والفترات 2002-2004 للسيطرة على المشاكل والاختلالات الهيكلية التي حصلت في الاقتصادي الوطني الأردني.

إن المؤشرات الاقتصادية التنموية في الأردن ركزت على الإصلاح في بداية الأمر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحفاظ على معدلات التضخم والبطالة ومن جهة أخرى التركيز على ضبط العجز المالي. حتى عام 1999 بدى واضحاً من خلال الإجراءات التصحيحية والإصلاحية والتي نجحت في حلول إدارة ذات طابع كفؤ في الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وما يؤكد ذلك هو انخفاض الرصيد القائم للدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 0.189% وذلك في عام 1990 إلى 1.95% في عام 1998.وإحتواء معدلات التضخم المرتفعة والتي حققت نتائج متميزة من 0.16% في عام 1990 إلى 1.95% في عام 1998، مما أدت النتائج إلى ارتفاع في حجم الصادرات إلى 28.1مليار دينار في عام 1998 عن 612 مليون في عام 1990 وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 0.3% في عام 1998 بالمقارنة مع التراجع الذي تحقق في عام 1990 بنفس النسبة.

رغم الإصلاحات الهيكلية والإنجازات على مستوى التقدم والاستقرار الاقتصادي في العقد المنصرم الماضي، فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بقي يتقدم بشكل بطيء ومتواضع رافعه ارتفاع في النمو السكاني والقوة العاملة الذي وقف عائقاً أمام القدرة على الحد من ارتفاع معدلات البطالة والذي سجل نسبة 15% في العقد الماضي ومن جهة أخرى بقى معدل الفقر يتراوح من 20% خلال تلك الفترة.

ومن خلال ما سبق، بقي الهم الاقتصادي والاجتماعي أولى الاهتمامات والأولويات في الأردن، حيث تمت مراجعة شاملة للسياسات والبرامج الإصلاحية التي تم استخدامها وتنفيذها خلال العقد الماضي، حيث لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة دون العودة إلى الماضي ومراجعة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة للتركيز عليها وتعظيمها وبناء قرارات فاعلة بناءً عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذت الحكومة الاقتصادية نهج التركيز على سياسات وإجراءات من شأنها الحد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، وتعزيز دور القطاع الخاص، حيث انتقلت الحكومة بالاقتصاد من الدور التقليدي إلى المعرفي والذي ينص على توظيف التكنولوجيا والمعرفة بكفاءة والتركيز على القطاعات التي تدفع الاقتصاد وذلك في النهج المستخدم لتفعيل عملية التنمية الاقتصادية. حيث قامت الحكومة على توقيع اتفاقيات شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتركزت هذه الاتفاقيات على التوسع في الصادرات من خلال تعزيز الدور التنافسي والحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، ومنح القوى السوق الحرية المطلقة، لتحقيق نمو متحصل عن طريق دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وسعت الحكومات المتعاقبة على الأردن إلى تحسين وضع الاقتصاد الوطني، حيث سجلت معدلات البطالة خلال الفترة 2004-2014 ما نسبته 12% - 14% وكان التضخم خلال الفترة 2004-2008 يتراوح ما بين 3%-14% حتى وصل عام 2009 وانخفض إلى - 0.74.

وكان معدل نمو نصيب الفرد خلال فترة 2004-2009 يتراوح ما بين 9%-25% وحتى الفترة 2010-2016 كانت نسبة نمو نصيب الفرد تتراوح ما بين 4%-8%.وسجلت معدلات البطالة للفترة 2009-2013 نسب تتراوح ما بين 11%-12% حتى ارتفعت في السنة الأخيرة إلى 13% مما يدل على أن مؤشرات التنمية لم تحقق الأثر الإيجابي وأن هنالك خلل واضح في الاقتصاد من خلال الآثار التي ترتبت بسبب الديون على الاقتصاد حيث أنه وخلال السنتين 2014-2015 انخفض معدل نمو نصيب الفرد إلى السالب مما يؤكد لنا ان هنالك خلل واضح وسببه يعود إلى تآكل الناتج المحلي الإجمالي بسبب الدين العام وأقساطه المترتبة على الاقتصاد الأردني (عليمات، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واشتملت مسيرة الإصلاح في الأردن شتى جوانب الحياة الاقتصادية والمستوى المعيشي للمواطن الأردني وذلك من خلال أبرز المؤشرات التي تدل على ذلك ويمكن عرضها من خلال الجدول رقم (3-1) :

الجدول رقم (3-1) مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015

السنة	معدلات البطالة السنوي%	معدلات التضخم السنوي%	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدينار	معدل نمو نصيب الفرد	الناتج المحلي الإجمالي
1990	16.8	16.21	796.1	-10.8	2760.9
1991	17.4	8.21	799.2	-2.25%	2958.0
1992	19.2	3.95	939.3	17.60%	3610.5
1993	15	3.30	972.7	1.60%	3884.2
1994	20	3.52	1052.8	7.30%	4357.4
1995	15.1	2.35	1105.7	4.70%	4714.7
1996	14.8	6.50	1120.5	1.3%	4911.3
1997	15	3.04	1140.1	1.7%	5137.4
1998	14.9	3.08	1213.5	6.4%	5609.9
1999	15.1	0.60	1219.5	0.5%	5778.1
2000	13.7	0.67	1235.0	1.3%	5998.6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6363.7	3.5%	1278.4	1.77	14.7	2001
6794.0	4.2%	1332.7	1.83	15.3	2002
7228.8	3.7%	1382.2	2.34	14.5	2003
8090.7	9.4%	1512.3	2.64	12.5	2004
8925.4	7.8%	1630.8	3.68	14.8	2005
11092.6	21.5%	1980.8	6.26	14	2006
12131.4	7.0%	2119.8	4.74	13.1	2007
15593.4	25.7%	2665.5	13.97	12.7	2008
16912.2	6.1%	2828.1	-0.74	12.9	2009
18762.0	8.5%	3069.2	4.84	12.5	2010
20476.6	6.8%	3276.8	4.17	12.9	2011
21965.5	4.9%	3438.6	4.52	12.2	2012
23851.6	6.2%	3652.6	4.82	12.6	2013
25437.1	-20.9%	2889.3	2.90	11.9	2014
26637.4	-3.6%	2786.6	-0.88	13	2015

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة؛ وزارة المالية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-11-1 تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية للأردن

قدم المرصد الاقتصادي التابع للجامعة الأردنية بتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية في الأردن وذلك على النحو التالي:

1- معدلات النمو الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي: حيث شهد أداء الاقتصاد الأردني تقدماً ملحوظاً خلال الفترة 2000-2009 حيث زاد معدل النمو 1.3% عام 2000 إلى 1.10% عام 2006، محققاً نمو حقيقي بمقدار 95.5% بالمتوسط خلال تلك الفترة. ويعود السبب إلى الخطوات العملية الجيدة التي أتبعتها الحكومات الاقتصادية في الأردن خلال تلك الفترة لتنشيط العملية الاقتصادية، مما أدى إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمارات الأجنبية والتقدم في مجالات تحرير التجارة الخارجية والخصخصة بشكل كبير بالإضافة إلى تحسن في البيئية القانونية والتشريعية لدعم الأنشطة الاقتصادية.

وبسبب الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للأردن على العالم الخارجي تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة العالمية منذ عام 2007 حيث انعكست آثار هذه الأزمة على معدلات النمو الحقيقية، وبلغ معدل النمو الحقيقي لعام 2009 مقدار 1.3% مسجلاً انخفاض ملموس عن النمو الحقيقي لعام 2006 رافقه زيادة في معدلات التضخم والذي يدل على وجود كساد تضخمي في الاقتصاد الأردني.

2- معدل دخل الفرد: حيث يعد دخل الفرد من المؤشرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد والتي تدل على تحقق الرفاه الاقتصادي وتدل الأرقام في الجدول أعلاه على أن هنالك تحسن ملموس في مستويات المعيشة خلال الفترة 2000-2009 وحتى عام 2014 بدأت بالانخفاض بشكل كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- حجم المديونية الداخلية والخارجية : حيث يمثل الدين العام أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تدل على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصادات الوطنية. حيث سجلت نسب الدين الخارجي من الناتج المحلي وحتى عام 2010 نسبة مرتفعة حيث بلغت 76.58% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على أن الوضع الاقتصادي غير مطمئن بسبب ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي وقدرة الحكومة على تسديد خدمات الديون غير فاعلة وعلى هذا يجب على الحكومة اتخاذ سياسة اقتصادية فاعلة بشكل أكبر لتخفيض نسبة الدين الخارجي والداخلي، مما يتوجب على الحكومة الوقوف مطولاً عند هذه النسب وتفسيرها والقدرة على خفضها بشكل لا يؤثر على سير الاقتصاد الوطني.

4- معدل التضخم: حيث تبين معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني ومنذ عام 1990 سجلت معدلات مرتفعة عن المعدلات الطبيعية وبدأت بعدها بالانخفاض تدريجيات حتى وصلت إلى عام 2004 قفزت بشكل كبير وذلك بسبب حرب الولايات المتحدة على العراق مما أدى إلى نزوح عدد كبير من العراقيين إلى الأردن مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار والعقارات بشكل خاص. وسجلت في عام 2008 ارتفاع كبير في معدلات التضخم وصل إلى 14% بسبب استيراد المشتقات النفطية من الخارج. وحتى عام 2009 شهدت انخفاض ملموساً، حيث تحول التضخم إلى سالب 0.7% ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية التي حلت باقتصاديات العالم والتي بدورها أثرت على الاقتصاد الأردني. وحتى عام 2010 وصلت إلى 0.4% بسبب تطور أسعار المواد الخام عالمياً.

5- البطالة : تعتبر البطالة من المؤشرات الاقتصادية الأكثر خطورة على الاقتصادية الكلية والتي تواجه المجتمعات الحاضرة فهي ناتجة عن وجود خلل واضح في النشاط الاقتصادي، وتعتبر من الظواهر الاجتماعية ولما لها من آثار تعود على الأفراد والأسر وهي عناصر المجتمع. ولم تكن المعدلات متوفرة قبيل عام 2000 وسجلت هذه الفترة 2000-2009 أكثر من معدل للبطالة حيث كانت في عام 2000 ما نسبته 13.7% وحتى عام 2002 سجلت أعلى مستويات لها 15.3% وحتى عامل 2008 سجلت انخفاض ملموس وكان معدلها في هذا العام 12.7% وحتى عام 2009 سجلت ارتفاع بسيط ليصل إلى 12.9%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي يدل على أن الاقتصاد الأردني تأثر بشكل واضح في الأزمة المالية العالمية. وحتى عام 2014 بقي المعدل يتراوح ما بين 11.5%-12.9% وحتى عام 2015 سجلت ارتفاعاً ملحوظاً قدر بنسبة 13% وفي ظل وجود الارتفاع المتحقق في معدلات البطالة بشكل تراكمي لا يدل على أنه سينخفض بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية.

6- التنافسية: حيث صنف الأردن من ضمن الخميسين دولة على مدار ثمانية أعوام وعلى المستوى العالمي عن طريق التقارير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي وذلك في القائمة التنافسية للتصنيفات العالمية. كما أن الأردن حقق مرتبة متقدمة بين الدول العربية في التنافسية للفترة نفسها. وسارت الأردن بتقدم في المراتب التنافسية بستة مراكز منذ عام 2003 وحتى عام 2008.ويعود السبب إلى قيام الأردن ببيع المؤسسات الاقتصادية المهمة من خلال السير على نهج الخصخصة كالبوتاس والفوسفات والاتصالات والإسمنت وغيرهم من المؤسسات الحكومية التي تم خصخصتها مؤخراً (وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ عليمات، 2015).

3-11-2 نتائج مؤشرات التنمية في الأردن

وبعد عرض أبرز مؤشرات الاقتصاد في الأردن، يلاحظ بأن الاقتصاد الأردني يواجه تحديات عديدة أبرزها انخفاض نوعية ومستوى الاستثمار العام والخاص والاعتماد على الصادرات التقليدية، ويمثل الاستثمار العام حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤكد على الحاجة بشكل كبير إلى المزيد من الاستثمار العام خلال السنوات القادمة، ويؤكد على وجوب تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، والقدرة على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاستثمار العام مطالب في التركيز على المشاريع في مجالات المياه والطاقة سواءً في التنفيذ أو الاستكمال، بالإضافة إلى ما سبق إن الإنتاجية على المستويين الكلي والقطاعي ليست بالمستوى المطلوب. ويمكن تحقيق الإنتاجية في ذلك من خلال القدرة على تحقيق تقدم حقيقي في مجال البحث العلمي والتقني، ومعالجة الضعف الواضح في البيئة التحتية، ويتأتى ذلك من خلال وجود آلية تربط مؤسسات البحث العلمي بالجامعات والمؤسسات ذات العلاقة مع العلم أن الإنفاق على جانب البحث العلمي لا يتجاوز 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي ومن جهة أخرى التركيز على القاعدة الإنتاجية. إن التشوهات الواضحة في السوق تقف أمام تحقيق معدلات النمو العالية وبشكل مستدام، إن بقاء الخلل بين حاجة السوق ومخرجات النظام التدريبي والتعليمي، يرافقه بقاء معدلات بطالة مرتفعة وخاصة عند فئة الشباب والقوة العاملة تتمثل في 24% من السكان فقط في حين أن دول أخرى تحقق عند أقل مستوى 60% على سبيل المثال دولة تايوان.

هنالك تحديات أخرى تواجه الاقتصاد الأردني وهي عدم مرونة هيكل الموازنة حيث وصلت نسبة النفقات الجارية من الإيرادات المحلية عام 2003 إلى 1.12% ومن جهة أخرى المديونية وأعبائها المرتفعة والضغط بشكل مستمر ومتزايد على رفع مستوى النفقات الرأسمالية للدفع بالنمو الاقتصادي إلى أعلى المستويات أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة (عليمات، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والمناقشة

4-1 مصادر جمع البيانات

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الثانوية والمتعلقة بالبيانات التي تم الحصول عليها من نشرات البنك المركزي الأردني ووزارة المالية الأردنية والإحصاءات العامة في الأردن.

4-2 الاختبارات المستخدمة

إن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة وبعد نشر Nelson & Plosser عام 1982 دراسة تفيد بأن معظم السلاسل الزمنية في الولايات المتحدة تحتوي على جذر الوحدة Unit Root أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة، وبعد التقدم والتطور في مجال القياس الاقتصادي وخاصة في تحليل تلك السلاسل الزمنية، هنالك تطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون، حيث أننا لا نستطيع تطبيق الدراسات على بيانات غير مستقرة إحصائياً لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج غير دقيقة، ومن خلال هذه الدراسة سنقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون وذلك للتأكد من إذا كانت هذه البيانات مستقرة أم غير مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تتصف البيانات الاقتصادية في الغالب بوجود تغيرات تؤثر على استقرار السلاسل الزمنية، لذلك تعتبر درجة الاستقرار مهمة جداً قبل البدء في اختبار العلاقات بين المتغيرات، إذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن ذلك يعني السلسلة الأصلية من متكاملة من الدرجة الأولى.

وفي الجانب الآخر إذا كانت السلسلة مستقرة بعد إجراء اختبار الفروق الثانية فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية وهكذا إذا تم إجراء أي اختبار فروقات أخرى. إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة بشكل عام فإن السلسلة (X1) تكون متكاملة من الدرجة الأولى (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة. حيث بينت عدد كثير من الدراسات أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة ومنها ما تم ذكره سابقاً دراسة Nelson & Polsser، وأيضا بينت دراسات أخرى أن مستويات السلاسل الزمنية غير مستقرة مثال على ذلك دراسة Stock and Watson.

يوجد عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود عدم جذر الوحدة، والتي تعنى لتحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية ومنها Phillips and Perron، واختبار ديكي فوللر المطور (Augmeneted Dickey – Fuller) وقد يكون هنالك اختلاف بين اختبار فيليبس وبيرسون مع اختبار ديكي فوللر من خلال عدم احتواء قيم متباطئة للفروق ويأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسة الزمنية باستخدام Nonparametric Correction ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2-2 طرق علاج عدم استقرار البيانات في السلاسل الزمنية:

يمكن للباحث تجنب آثار مشاكل عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية من خلال عدة طرق منها، طريق الفروق، وطريقة التحويل اللوغريتم وغيرهم.

وإن من أهم الطرق التي تتحقق من خلالها استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم على مبدأ طرح القيم من بعضها البعض وغالباً ما تكون النتيجة ذات قيمة أصغر من البيانات الأصلية وذلك يعني تقليل التبادل، وتعتبر هذه الطريقة صالحة لعدد كبير من البيانات عكس الطرق الأخرى مثل اللوغريتم حيث يشترط قبل استخدامه وجود قيم سالبة في بيانات السلاسل الزمنية، وبشكل عام هنالك أكثر من طريقة وطريقة الفروق هي الأكثر استخداماً وشيوعاً في السلاسل الزمنية.

4-2-3 اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم طرحه من قبل Engel and Granger يقدم للنظرية الاقتصادية دعماً كبيراً من خلال توصيف العلاقات بين المتغيرات من خلال تقديمها في إطار إحصائي متطور. إن تحليل التكامل المشترك من أهم الاختبارات على المستوى الاقتصادي وذلك بالرغم من أن بعض المتغيرات تسير بانتظام مع مرور الزمن مع العلم أنها تتسم بالتذبذب العشوائي إلا أن تحليل التكامل المشترك يقدم دراسة بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل ومن جهة أخرى تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التكامل المشترك يكون بين ملازم بين سلسلتين زمنيتين(X,Y) أو أكثر، حيث تؤدي في التقلبات في احدها لإلغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات التي تحمل طول الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مهمة ومفيدة في عملية التنبؤ من خلال تقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، ويتطلب حدوث ذلك والتي تكون في السلاسل الزمنية (X,Y) متكاملات من الدرجة الأولى كل واحدة منهم على حدة، فإن تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يتطلب توفير شرط متمثل بالحد العشوائي والذي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن الاتجاه التوازني في الأجل الطويل.

ومن خلال ما تم ذكره سابقاً يمكننا تلخيص التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، حيث أشارت معظم اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني. حيث يعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرضية الصفرية بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد قام جوهانسن بتقديم اختبارين إحصائيين لإجراء فحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات وهما Trace Test و.Maximal Eigen Value Test

4-2-4 تحليل الانحدار الخطي المتعدد (MLR):

يعد نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم هذا النموذج بتقدير الأثر ما بين المتغير الكمي والمتغير التابع، وعدة متغيرات أخرى وهي المتغيرات المستقلة. وتكون نتائج هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة هو:

GDP = f(EDS, DDS, ESP, DSP)

The stochastic form of the model is:

$$GDP = \beta 0 + \beta 1EDS + \beta 2DDS + \beta 3ESP + \beta 4DSP + \mu$$

Where؛

GDP= الناتج المحلي الإجمالي

EDS= رصيد الدين الخارجي

DDS = رصيد الدين الداخلي

ESP = مدفوعات خدمة الدين الخارجي

DSP= مدفوعات خدمة الدين الداخلي

μ= حد الخطأ

β0= المقطع

β1, β2, β3, β4= مرونة المتغيرات المستقلة : β1 and β2 > 0, & β3 and β4 < 0.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 التحليل القياسي للنموذج

1-3-4 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:-

إن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك تبين من خلال الجدول رقم (4-1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار(Philips Perron – PP) تبين من خلال الجدول رقم (4-1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-1) اختبار فيليبس بيرن (PP)

المتغير		PP	P-Value	النتيجة
GDP	المستوى	-0.587123	0.8577	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.425950	0.0018	مستقرة
DDS	المستوى	0.645660	0.9884	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.397762	0.0019	مستقرة
EDS	المستوى	-2.264767	0.1899	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.602804	0.0001	مستقرة
DSP	المستوى	-3.217598	0.0299	مستقرة
	الفرق الأول	-5.678835	0.0001	مستقرة
ESP	المستوى	-2.372019	0.1586	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.162632	0.0003	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ما عدا متغير مدفوعات خدمة الدين الداخلي، إذ أن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5% حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لا بد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال القيمة المعنوية التي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذرة الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصحبت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سيتلاشى في الأجل الطويل لا سيما أن اختبار فيليبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية وأشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

2-3-4 نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (4-2) إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة وبمعنوية 5%.

الجدول (4-2) اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test)

Hypothesized	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value 5%	Prob	Max Eigen Statistic	Critical Value 5%	Prob
None *	0.979037	159.4818	69.81889	0.0000	100.4900	33.87687	0.0000
At most 1	0.658016	58.99181	47.85613	0.0032	27.89776	27.58434	0.0456
At most 2	0.568977	31.09405	29.79707	0.0353	21.88143	21.13162	0.0392
At most 3	0.293252	9.212621	15.49471	0.3461	9.024114	14.26460	0.2842
At most 4	0.007224	0.188507	3.841466	0.6642	0.188507	3.841466	0.6642

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك حسب جدول (Trace Test) ، (Max Eigen value Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها أفضل وتظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل. تشير قيمة كل من Eigen وTrace إلى وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

3-3-4 وصف مكونات نموذج الإنحدار

إن الإحصاء الوصفي يستخدم لوصف البيانات التي يتم جمعها من كافة المصادر ويتضمن الأساليب وطرق جمع البيانات وعرضها في طرق الوصف الحسابي، من خلال إيجاد مقاييس التشتت والمتوسطات والانحرافات المعيارية وغيرهم من المقاييس السائدة في الإحصاء الوصفي، والتي تعنى في عرض البيانات الاقتصادية مع إعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة هذه المتغيرات عبر الزمن، وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة من خلال الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة والتي تعبر عن المتغيرات قيد الدراسة الحالية. الجدول رقم (3-4) يوضح نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي الخاص بالدراسة، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وفيما يلي العرض التحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4-3) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي

	ESP	DSP	EDS	DDS	GDP
Mean	137.3775	215.8639	4989.250	4972.971	11995.60
Median	151.3000	62.50000	5037.850	1768.650	7659.750
Maximum	291.4000	950.2000	5882.500	15794.00	28448.50
Minimum	0.070315	0.030347	3640.200	914.2000	2760.900
Std. Dev.	94.02143	274.3897	504.9119	5492.992	8677.913

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدراسة ومخرجات برنامج E-views

وصف متغيرات ومكونات النموذج كالآتي:

التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP): توضح النتائج في جدول (4-3) أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي بلغ 11995.60 مليون دينار بانحراف معياري 8677.913 مليون دينار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 7659.750 مليون دينار، في حين بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي 2958 مليون دينار وكان ذلك في عام 1991، بينما أعلى قيمة بلغت 28448.50 مليون دينار وكانت في عام 2017 وهو المتغير التابع.

التحليل الوصفي لمتغير الدين العام الداخلي (DDS): توضح النتائج في جدول (4-3) أن المتوسط الحسابي للدين العام الداخلي بلغ 4972.971 مليون دينار بانحراف معياري 5492.992 مليون دينار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 1768.650 مليون دينار، في حين بلغت أقل قيمة للدين العام الداخلي الإجمالي 914.2000 مليون دينار وكان ذلك في عام 1997، بينما أعلى قيمة بلغت 15794.00 مليون دينار وكانت في عام 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل الوصفي لمتغير الدين العام الخارجي (EDS): توضح النتائج في جدول (4-3) أن المتوسط الحسابي للدين العام الخارجي بلغ 4989.250 مليون دينار بانحراف معياري 504.9119 مليون دينار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 5037.850 مليون دينار، في حين بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي 3640.200 مليون دينار وكان ذلك في عام 2008، بينما أعلى قيمة بلغت 5882.500 مليون دينار وكانت في عام 2017.

التحليل الوصفي لمتغير مدفوعات خدمة الدين العام الداخلي (DSP): توضح النتائج في جدول (5-3) أن المتوسط الحسابي لمدفوعات خدمة الدين العام الداخلي بلغ 215.8639 مليون دينار بانحراف معياري 274.3897 مليون دينار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 62.50000 مليون دينار، في حين بلغت أقل قيمة لمدفوعات خدمة الدين العام الداخلي الإجمالي 0.030347 مليون دينار وكان ذلك في عام 1993، بينما أعلى قيمة بلغت 950.2000 مليون دينار وكانت في عام 2015.

التحليل الوصفي لمتغير مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي (ESP): توضح النتائج في جدول (4-3) أن المتوسط الحسابي لمدفوعات خدمة الدين الخارجي بلغ 215.8639 مليون دينار بانحراف معياري 94.02143 مليون دينار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 151.3000 مليون دينار، في حين بلغت أقل قيمة لمدفوعات خدمة الدين الخارجي الإجمالي 0.070315 مليون دينار وكان ذلك في عام 1994، بينما أعلى قيمة بلغت 291.4000 مليون دينار وكانت في عام 2017.

4-3-4 نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يبين الجدول رقم (4-4) أثر نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الدين الداخلي، والدين الخارجي، ومدفوعات خدمة الدين الداخلي، ومدفوعات خدمة الدين الخارجي) على الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4-4) نتائج تحليل اختبار الانحدار الخطي المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Variable
C	7.316057	1.375929	5.317175	0.0000
LOG(DDS)	0.508506	0.021137	24.05759	0.0000
LOG(DSP)	0.058986	0.010685	5.520580	0.0000
LOG(EDS)	-0.291499	0.158889	-1.834612	0.0795
LOG(ESP)	0.018877	0.009408	2.006473	0.0567
= 0.98 F-statistic = 512.4850 Prob.(F-statistic) = 0.000000Adj-R2				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدراسة ومخرجات برنامج E-views

ويتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وذي دلالة إحصائية للدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا بلغت قيمة الـ 0.508506 وبمعنوية أقل من 1% وبالتالي فإن زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.508506) مع ثبات العوامل الأخرى، بالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي، أما الدين الخارجي فيتضح من خلال النتائج وجود أثر إيجابي وسلبي وذي دلالة إحصائية إذ بلغت القيمة الـ-0.291499 وبمعنوية أقل من 1% وبالتالي فإن زيادة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (-0.291499) مع ثبات العوامل الأخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي، أما مدفوعات خدمة الدين الداخلي يتضح من خلال النتائج وجود أثر إيجابي وذي دلالة إحصائية لمدفوعات خدمة الدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي، إذا بلغت قيمة ال0.058986 وبمعنوية أقل من 1% وبالتالي فإن زيادة مدفوعات خدمة الدين الداخلي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.058986) وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمدفوعات خدمة الدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لمدفوعات خدمة الدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي، أما مدفوعات خدمة الدين الخارجي يتضح لنا من خلال النتائج وجود أثر إيجابي وذي دلالة إحصائية لمدفوعات خدمة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت قيمة ال0.018877 وبمعنوية أقل 1% وبالتالي فإن زيادة مدفوعات خدمة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.018877) وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لمدفوعات خدمة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لمدفوعات خدمة الدين الخارجي على الدين العام.

4-3-4 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة تقدير المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

1-4-3-4 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

معامل التحديد المعدل: حيث نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (R2=0.98) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 98% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى العوامل الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار F : نلاحظ أن قيمة الاختبار بلغت (F=512.4850) بقيمة احتمالية (Prob.=0.000000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن هنالك علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

اختبار T : نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار(t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، باستثناء متغير الدين الخارجي حيث بلغت (Prob.= 0.0795) لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً بإستثناء متغير الدين الخارجي الذي يعتبر له أثر ولكنه غير معنوي.

* اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي متغيرات الدراسة يوضح الشكل رقم (4-1)، وكانت قيمة الاختبار تقدر بقيمة 2.293631 عند قيمة احتمالية تقدر ب0.317647 مما يدل على أنها موزعة بشكل طبيعي، من خلال ما توضحه آخر قمتين J-B.

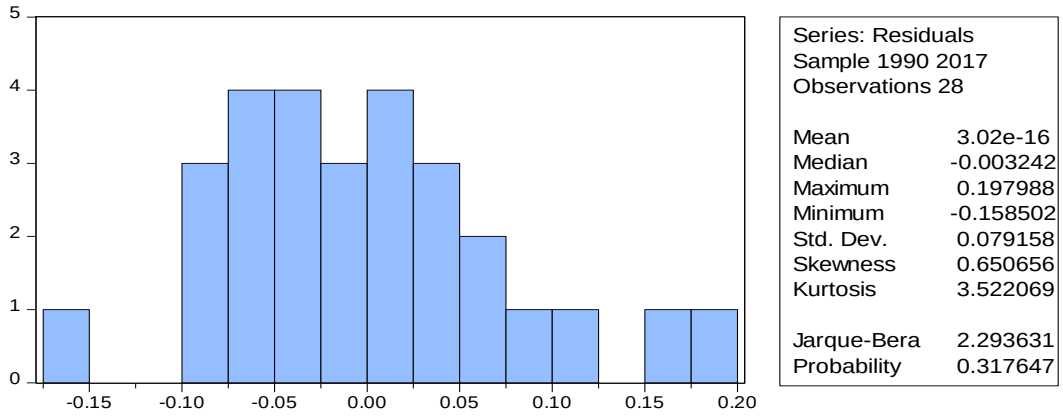

الشكل 4-1 التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدراسة ومخرجات برنامج E-view

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت للتعرف على أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، والتي جاءت على النحو الآتي:

الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة طردية بين الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية، من خلال نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد تبين معامل خط انحدار الدين الداخلي (0.508506)، وهذ ا يعني كلما ازداد الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.508506) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الداخلي. كما أنها تتفق مع دراسة (Panizza, 2008)، حيث بينت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة إيجابية لدور الدين الداخلي في الحد من المخاطر السيادية الناجمة عن الاقتراض الخارجي وخاصة المخاطر المالية.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية في ضوء توظيف الدين الداخلي في الاقتصاد الوطني، والوصول إلى سياسة توافقية مع الجهات المقرضة داخلياً بعدم وجود شروط سماح لسد هذه المبالغ، وتوظيف المبالغ على الأجل الطويل في المشاريع الاستثمارية وأن الفائدة المترتبة على القروض ستعود على الاقتصاد الوطني بالنفع والتقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية، من خلال نتائج اختبار الانحدار المتعدد الخطي المتعدد تبين معامل خط انحدار الدين الخارجي (0.291499-)، وهذا يعني كلما ازداد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.291499-) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الخارجي. كما أنها تتفق مع دراسة (عبدالهادي، 2013) والتي يرى الباحث فيها أن هنالك آثار سلبية بين حجم الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1999-2011) واتفقت مع دراسة (أبوحصيرة،2015) والتي أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والناتج المحلي الإجمالي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى حيث أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج المقدر تفسر ما نسبته 56% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي. ويرى الباحث بأنها نتيجة منطقية في ضوء استخدام مبالغ الدين الخارجي في الإنفاق العام والإنفاق على قطاعات غير منتجة بالتالي لا يمكن مجاراة أقساط الدين الخارجي في ظل هذا التوجه الإنفاق الغير منتج.

الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة طردية بين مدفوعات خدمة الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية، من خلال نتائج اختبار الانحدار المتعدد الخطي المتعدد تبين معامل خط انحدار مدفوعات خدمة الدين الداخلي، كلما ازدادت مدفوعات خدمة الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.058986) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية، حيث كلما زادت مدفوعات خدمة الدين الداخلي كلما كانت الفائدة تعود على الناتج المحلي الإجمالي بشكل أفضل من خلال إعادة تدوير هذه المبالغ وتوظيفها في الاقتصاد الوطني المحلي، مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي على المدى الطويل.

الفرضية الرابعة والتي تنص على وجود علاقة طردية بين مدفوعات خدمة الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية، فكلما ازدادت مدفوعات خدمة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.018877) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية، حيث كلما زادت مدفوعات خدمة الدين الخارجي كلما كان العائد على الناتج المحلي الإجمالي بشكل أفضل من خلال تعزيز العلاقات مع الدول المقرضة في الخارج والتي تعود على الناتج المحلي بالفائدة في حال أرادت الدولة العودة إلى الاقتراض مجدداً مما يتيح لها الفرصة من الاقتراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 الإستنتاجات

1- انعكست الديون الداخلية إيجابياً على عملية التنمية في الأردن، بينما أدت الديون الخارجية انعكاس سلبي على عملية التنمية في الأردن، حيث كان هنالك أمل لتحقيق تنمية منشودة عن طريق الاعتماد على الاقتراض والتمويل الخارجي ويعود ذلك إلى أن الديون الخارجية أخطر القضايا التي واجهتها الدول النامية والعربية بشكل خاص، بينما تعد الأردن من أبرز الدول النامية في الوطن والشرق الأوسط والتي تواجه نفس الخطر أمام تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية.

2- إن التبعية الاقتصادية للدول المقرضة أصبحت أمراً مقلقاً، حيث أظهرت النتائج بأن برامج الإصلاح التي يتم وضعها من خلال الخطط الاقتصادية طويلة المدى تواجهها شروط الدول المقرضة والتي تقف عائقاً كبيراً أمام عملية التنمية الاقتصادية مما تتسبب في إفشال هذه الخطط التنموية.

3- إن الارتفاع المتفاقم في الديون الخارجية هي أخطر العوائق أمام عملية التنمية وعملية تسريع عجلة الاقتصاد، حيث تواجه الأردن سلبيات القروض الخارجية والتي تترك آثارها على الاقتصاد مما تنعكس سلبياً على عملية التنمية وتحقيق أهدافها المنشودة.

4- من خلال قيمة R2=0.98 يتبين أن 0.98 من التغيرات في التنمية الاقتصادية سببها كل من الدين الداخلي والدين الخارجي، ويتبين من خلال قيمة الـ (ف) وقيمة المعنوية لها أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة للدين الداخلي والدين الخارجي ومدفوعات خدمة الدين الداخلي، ومدفوعات خدمة الدين الخارجي والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5 ملخص النتائج

بعد إجراء التحليل المالي لبيانات الدراسة خلال الفترة المالية تبين ما يأتي:

1. هنالك أثر إيجابي ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) للدين الداخلي العام على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

2. هنالك أثر سلبي ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) للدين الخارجي العام على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

3. هنالك أثر إيجابي ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) للمدفوعات خدمة الدين الداخلي على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

4. هنالك أثر إيجابي ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) لمدفوعات خدمة الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-5 التوصيات

بناءً على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يأتي:-

1- يجب أن يأخذ الدين الداخلي النصيب الأكبر من الدين العام ، حيث إن الدين الداخلي يعود على عملية التنمية الاقتصادية بالآثار الإيجابية مما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة من عملية التنمية الاقتصادية.

2- التأكيد على خطورة الدين الخارجي، حيث إن الاعتماد على الدين الخارجي كمصدر ثابت سيؤدي إلى تفاقم المديونية ولن تتحقق الأهداف المنشودة من عملية التنمية الاقتصادية.

3- تحديد برامج وآليات لتسديد مدفوعات خدمة الدين الداخلي وبما ينسجم مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لما لها من آثار إيجابية على عملية التنمية الاقتصادية.

4- أيضاً تحديد برامج وآليات لتسديد مدفوعات خدمة الدين الخارجي وبما ينسجم مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لما لها من آثار إيجابية على عملية التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبوحصيرة، مازن (2015). الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة.

أبومدللة، سمير والعجلة، مازن (2013). تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011). الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 21(1)، 263-262.

أبومدللة، سمير وشاهين، محمد (2013). أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي -حالة بعض الدول العربية – 2000-2013.

البنك الدولي (2001). وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، التنمية الاقتصادية المحلية، واشنطن، مقاطعة كولومبيا.

بيرتلزمان، جوين وجوجا، سريان وميرفي، فيرجس (2004). البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها.

جريدة الغد الأردنية. الاقتصاد الوطني وبرامج الإصلاح، هيا خريس.

جنوحات، فضيلة (2005). إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.

الحويطات، حسين (2016). الديون الأردنية ترتفع إلى نسب مقلقة.

رضا، حتحات محمد (2010)، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر، جامعة الشلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلمان، مهند والبكر، أحمد (د.ت). دراسة وصفية، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، جامعة الملك سعود، مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشمري، مايح شبيب وكاظم، حيدر جواد (2011). تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر، دراسة للمدة 2001-2011. كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

صحيفة الحياة الجديدة. مؤتمر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مناقشة ومراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني.

صندوق النقد الدولي (2003). إحصاءات الدين الخارجي، مرشد لمعديها ومستخدميها.

طايبي، حمزة (2008). أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

العضايلة، راضي والعمرو، حسن والقراله، حذيفة (2013). هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي 1980-2012.

عطا الله، أحمد (2015). تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1980-2014).

عليمات، خالد عيادة نزال (2015). انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الأردن. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2014). الدين العام (الداخلي والخارجي): حقائق وأرقام (2010-2014)، عمان، الأردن.

محرزي، محمد عباس (د.ت). اقتصاديات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المولى، فضل والحباشنة، معيوف والمجالي، خالد والقراله، حذيفة سميح (2015). عبء المديونية على الاقتصاد الأردني 1980—2011). المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 2(1).

النابلسي، م. (1993). المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن. دراسة مقدمة إلى مراكز الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الوزني، خ. واصف (1997). الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع الأجنبية

Abula, Matthew and Mordecai, Ben Daddy (2016). The Impact of Public Debt on Economic Development of Nigeria. Department of Economics, Faculty of Social Sciences, Kogi State University, Nigeria.

Ajayi, Lawarence Boboye (2012). Effect of external debt on economic growth and development of Nigeria, department of banking and finance faculty of management sciences Ekiti state university ado Ekiti, Nigeria.

International Economic Development Council. Economic Development Reference Guide: The Power of Knowledge and Leadership.

Ministry of Finance (2017). Public Debt Quarterly Report, No. (1), 1st quarter.

Mohanty, Stephen, Zamplli (2012). Dipartimento di Politiche Pubbliche e Scelte Collettive – POLIS Department of Public Policy and Public Choice – POLIS. POLIS Working Papers N. 198 April.

Mohanty, Stephen, Zamplli (2012). Dipartimento di Politiche Pubbliche e Scelte Collettive – POLIS Department of Public Policy and Public Choice – POLIS. POLIS Working Papers N. 198 April

Omet, Ghassan & Maghyereh, Aktham Issa (2002). External Debt and Economic Growth in Jordan: The Threshold Effect, Hashemite University - Department of Finance and Banking, University of Jordan.

Panizza, Ugo (2008). Domestic And External Public Debt In Developing Countries, No. 188, March.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، متوفر عبر: http://www.cbj.gov.jo/

دائرة الإحصاءات العامة

وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن

وزارة المالية الأردنية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com